۱۰

۳۳۹

ن - ۹۵۴۲

۱۹۱۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب مفاوضات (رسائل) صدرالدین قونوی

مؤلف خواجه نصیرالدین طوسی

موضوع

شماره قفسه ۱۳۴۲

شماره ثبت کتاب ۸۵۹۸۰

۱۲۴۳۰

بازدید شد
۱۳۸۱

۱۳۴۲

اسئلة صدر الدين القونوي و
نصير الدين الطوسي واجوبته





بسم الله الرحمن الرحيم

ما زال يسمع من طيب ذكراك ما تزري على الروض غبّ العارض الهتن
حتى حللت حمى قلبي ولا عجب ورب سماع القلب من الاذن بي
كوش ايام ولیالی بسماع مآثر ومعالی مجلس عالی خواجه معظم صدر اعظم
مالك ازمّة الفضائل افتخار الاوائل والاواخر ملك حكماء العصر حسنة
الدهر نصير الملة والدين اطال الله ميامن صنيعه بقاؤه وادام في درج
المعالي ارتقاؤه ولا زالت مهجة المستفيدين بنعم الله المتلئة وما لي حلم
مقدمه الانتاج كل قضية هيئتي مشتف وحالي باد وحدوت وزدها
از منبع صفا ومشرع ولا بانیه می آید تشوق وتعطش بجانب آن
جناب همایون بر چه بیشتر است لکن چون امکان معادیه از سیل چنین
بتیقن مانع آید دعا بیخ که بظهر الغیب موظفست وار تواب تمنی
دریا مخلص ومطهر افتضار کرده می آید اندولی الاجابة والاحسان
بر رای منیر ثنای آن جناب معظم پوشیده نیست که طلب مواصلت
وتاسیس قواعد با اهل فضل پیوسته سنتی معهود ومألوف بوده
است سیما که حق سبحانه وتعالی الا بعضی بندگان خود را بر بتیر
اجتناب مکرم ومخصوص کردانید وبراهل روزگار در اجناس وانواع
علوم وفضایل رجحان داده وبصفات جمیله مخصوص نفس شریف
او را تحلیه بخشیده که هر صفتی از آن موجب انجذاب دلها وطلب
تودد تواند ... فکیف بالجموع بل بالذات الجامعة لتلك الصفات
... این مقدمات خواهان فتح باب مواصلت با آن
جناب

۲ مکلّنة ق
۲ احکام ق
۲ ملق ق
۲ مودت ق
۲ کیف ق

جناب کشته چون التقا من حیث الصورة والحالة هذه نمی دیست
طلب مواصلت بطریق مکاتیب کرد انزاحمه التقائین نام نهاده اند متعین
بود وبخواست که این فوائد علمی که مشتمل بر تحقیقات نفوس است
ازاین مفاتحه خالی باشد واین فوائد نتایج افکار ان ذات شریف بی نصیب
ماند رساله که بیش ازاین بمبلغی مدید در بیان حاصل نتایج افکار
در زید وضوح وتحقیقی که حاصل اهل استبصارات ساخته بود و مسئله
چند از مشکلات مسائل درج کرده وبصورت معارضه با بعضی از اکابر
فضلای دوستان در بحث آورده ودر صحبت این مکاتیب بخدمت فرستاده
تا انعام افادة وحسن معاونت در راه تحقیق انچه در رعن مبارک را
دران سانح گشته باشد وصحت وفساد آن بر برهان واضح شده بحکم کرم
اعلام فرمایند چه تفضل موجب ثنا عاجل ومتضمن ثواب آجل خواهد بود
والله خیر معین المسئلة الاولى هل ثبت عندكم ان وجود واجب الوجود
امر زائد على حقيقته ام وجوده عين ماهيته وان ليس له حقيقة وراء الوجود
وما البرهان الموضح في تحقيق ذلك فان جميع ما ذكر في تحقيق كل واحد
من الامرين غير تام ولا مقنع للبيب لانا نراه قيل بان وجوده عين حقيقته
اعتمادا او رضى بما ذكره جماعة في تقرير ذلك فلقائل ان يقول لا نسلم
ان وجود الحق تعالى عين حقيقته ويدل عليه دلائل وجوه منها انه
من البين ان مفهوم الوجود من حيث انه في تعقلنا مفهوم واحد وهذا
المفهوم من حيث انه هو مع قطع النظر عن كل ما سواه اما ان يقتضي ان
يكون عارضا لماهية شيء من الماهيات او يقتضي ان لا يكون عارضا لها
او لا يقتضي واحدا من القسمين فان كان الاول وجب ان يكون كل
وجود عارضا لماهية او يكون لا يصلح ذلك فوجود واجب الوجود
يكون صفة لحقيقته وان كان الثاني وجب ان لا يكون شيء من
الموجودات المتكثرة عارضا لشيء من الماهيات فاما ان لا يكون هذه
المتعقلة

۲ باب قه
۲ ابن نوع قه
۲ تفرّد ترقه
۲ تعیّنه ترقه

المهيات الممكنة موجودة او كانت موجودة ولكن وجودها نفس حقيقتها وح لا
يكون مفهوم الوجود مفهوما واحدا وقد فرضناه واحدا هذا خلف وان كان الثاني
فح لا يصير وجود واجب الوجود له لانه واجب الوجود لغيره هذا خلف
**الوجه الاخر** ان كل عاقل يجزم بان لوجود الواجب شيئا في حقه يسلم
ذلك المعين والعقل سلب اشياء شتى عنه واثبات امور شتى ايضا له
هذا مع اتفاق جميع العقلاء بان حقيقته مجهولة فلو كان وجوده عين حقيقته
لكان معلوم الحقيقة اذ لا جايز ان يقال بانه معلوم الذات من وجه مجهول من وجه
آخر لانه يلزم من ذلك ان يتعقل في ذاته جهتان مختلفتان وهذا باطل باتفاق
الاتفاق واقع بانه لا جايز ان يتعقل فيه جهات مختلفة متعددة لانه انه
واحد من جميع الوجوه ولا شك في ان اختلاف الجهات في الشيء ينافي صرافة
وحدته وايضا لو علم على هذا الوجه لعلمت حقيقته وهذا باطل ايضا لاتفاقهم بان
حقيقته مجهولة فدل ما ذكرنا ان وجوده زائد على حقيقته **والوجه الاخر** ان
كونه مبدءا لغيره اما لانه وجود او لانه وجود مع سلب والاول باطل والا لكان
كل وجود مبدءا وكذلك الثاني ايضا باطل والا لكان السلب جزءا من علة الثبوت
**والوجه الاخر** انهم قالوا ان الطبيعة الواحدة يجب ان تكون حكمها واحدا
ثم انهم بنوا على هذه المقدمة مسائل **منها** ابطال القول بكون الخلاء والبعد مجردا
فقالوا طبيعة البعد طبيعة واحدة فان كانت مجردة فليكن كذلك فالجسم
بعد مجرد هف وان كانت مادية فليكن كذلك في الكل فالخلاء يمتنع ان يكون
بعدا مجردا وايضا قالوا المتبت في الاجسام التي يقبل الفصل ان جسميتها محتاجة
الى المادة وجب في كل جسمية ان يكون محتاجة الى المادة واذا صح هذا فنقول
اما الوجود من حيث هو وجود فحقيقة واحدة فان افتقرت الى المهية فليكن
كذلك في الكل وان استغنت عنها فليكن كذلك في الكل هذا وقد يقال في الجواب
الوحدة والكثرة ونحوهما غير مفتقرة الى المادة مع ان لها صلاحية ان ترتبط بالمادة
تارة وتتجرد عنها اخرى فتعقل مجردة عنها فمن الجايز ان يكون شان الوجود
كذلك هذا مع انه على تقدير صحة ذلك لا يحصل من جميع تلك برهان ولا امر يجزم
بصحته عاقل **ومما** يؤيد ما ذكرنا ما اعترف به الشيخ الرئيس خاتم الحكماء وجلة
الفضلاء وهو ما كنا اخرنا الاعراض عن ذكره كما سبقت الاشارة اليه تم

استعدنا

٢ واجب الوجود تجرد اعن المهية الا بسبب منفصل فيكون تم

٣ في الكل تم

٣ العقلاء تم

قوله

استدركنا الامر هيهنا بما رايناه من صنيعه الحاجز المنير فاعلمنا انه ليس مما ذكره ان
الوقوف على حقايق الاشياء ليس في قدرة البشر فانا لسنا نعرف من الاشياء
الا خواصها ولوازمها ولا نعرف الفصول المقومة لكل منها الدالة على حقيقتها بل
نعرف انها اشياء لها خواص ولوازم واعراض فلا نعرف حقيقة الاول ولا
العقل ولا النفس ولا الفلك ولا النار ولا الهواء ولا الماء ولا الارض ولا نعرف
حقيقة الاعراض ثم مثل ذلك بامثلة واضحة وقربها ما قصد تقريره ثم قال
فيما يختص بحقيقة الحق التي جعلنا السؤال عنها ممتد البغية السائل فقال
نحن لا نعرف حقيقة الاول تعالى وتقدس وانما نعرف منه انه يجب له الوجود
او ما يجب له الوجود وهذا هو لازم من لوازمه لا حقيقته ونعرف بواسطة هذا
اللازم لوازم اخرى كالوحدانية وساير الصفات وحقيقته ان كان يمكن
ادراكها وهو الموجود بذاته اي الذي له الوجود لذاته اشارة الى شيء لا
نعرف حقيقته وليست حقيقته نفس الوجود ولا مهية من المهيات تكون
لها الوجود خارجا عن حقايقها وهو في ذاته علة الوجود وهو اما ان يدخل
الوجود في تحديده دخول الجنس والفصل في تحديد البسايط على حسب ما يفرضها
لها العقل فيكون جزءا من حده لا من حقيقته كما ان الجنس والفصل اجزاء
لحدود البسايط لا لذواتها واما ان لا يكون لحقيقته اسم فوق الوجود والوجود
من لوازمها ثم قرر هذا المعنى بطريق آخر فقال لا يمكن للانسان ان يعرف حقيقة
الشيء البتة لان مبدا معرفته الاشياء هو الحس ثم يميز بالعقل بين المتشابهات
والمتباينات ونعرف ح بالعقل بعض لوازم الشيء وافعاله وتاثيراته وخواصه
فنتدرج من ذلك الى معرفته معرفة مجملة غير محققة وربما لم نعرف من لوازمه
الا اليسير فان قيل انه عرف اكثرها الا انه لا يلزم ان يعرف لوازمها كلها ولو
كان نعرف حقيقة الشيء ثم نتحدر من معرفة حقيقته الى لوازمه وخواصه لكان
يجب ان نعرف لوازمه وخواصه اجمع لكن معرفته بعكس ما يجب ان يكون عليه
ونحن نقول ان مقتضى الذوق الصحيح الذي يختص به اهل الله وان سبق من بعضهم
معرفة الحق لكن بالحق لا بافواههم وعقولهم فاذا عرفوا الحق بالحق عرفوا انه بعد

٢ والاعراض تم

٧ مجملا تم

٢ فان المهيات تم

٧ خطى تم ٢ الحق تم

تلك الخصوصيات تقدم بعض الممكنات في الوجود على بعض وربما تقدم عليه بامور
كثيرة وقبوله الفيض وظهوره على الوجه الاتم من قبول البعض الاخر وبهذا يفسر قول
الشيخ الرئيس ان تضاعف وجوه الامكان وقوته بالنسبة الى بعض الممكنات يقتضي
تاخر وجوده وقبوله اياه من الموجد لا علي وجه تام وعدد تضاعف وجوه الامكان
لقلة الوسائط وارتفاعها يقتضي بعكس ذلك فيكون الترتيب المتعلق في الممكنات
تقدما وتاخرا وشرفا وخساسة من جملة الاحوال اللازمة لتلك الخصوصيات من كونها
غير مجعولة فان لكل مهية خصوصية تمتاز بها ولوازم وخواص يتبعها في الظهور بالوجود
والامكان لكل لازم منها مهية لكن اللوازم تابعة للمهيات المتبوعة ومن جملة ما
يتضمنه هذا الاصل من الفوائد تقريره ان علة ظهور الحقيقة المعقولة المعبر
عنها بالزمان وعلة ظهور الموجودات الزمانية هو هذا الترتيب المنبه عليه
وهذا القدر انما اورده الداعي وان لم يكن ادراكه له بطريق النظر من اجل انه يفيد
نصيب والخارج بالكلية عن غور العقول النظرية ومع هذا فان كان قد وضح
للنظر السديد فيما ذكر امر آخر فليتم بذكره وبرهانه مفيد بن ماجوره ان شاء الله
**المسئلة الثالثة** المسمى بالوجود العام المشترك في كونه وجودا فقط هل هو من
جملة الممكنات ام لا فان كان ممكنا فهل له حقيقة وراء كونه وجودا للحق العام
بانه مشترك بين جميع الممكنات فذلك الامر المشترك اما ان تصرح من حيث
هو وجود مع قطع النظر عن حقيقته او نعتبره منضما اليه حقيقته فان اعتبرت
مهيته مع وجوده اثر مشتركا بين جميع الممكنات وان لم نعتبر مهيته منضمة مع
وجوده في معنى الاشتراك على نحو ما قلناه لزم ان يكون اول صادر من الحق
هو ذلك الوجود لا العقل الاول وان لم يكن له حقيقة وراء كونه وجودا لزم
التناقض لانا قد قررنا ان المهيات غير مجعولة وهذا الوجود ان لم يكن حقيقته
وراء كونه وجودا لزم ان يكون نفس وجوده هو نفس مهيته فلم يكن اذا ممكنا
لان الممكن هو المفتقر في استفادة وجوده من الواجب وهذا غني في ثبوت
وجوده لكون وجوده نفس مهيته والمهيات الممكنة غير مجعولة فالوجود العام
على هذا التقدير غير مجعول فهو مستغن بذاته من واجب الوجود وفرض
ممكنا هف وايضا ~~فرح محقق الفقر فاما بعث~~ وجود الحق والوجود العام
فان المفهوم من حكم الامكان كما احاط به العلم الشريف هو تساوي قبول

الممكن

(٢)

٢ وهذا تفسير تم

١٧ الوسائط تم

٢ مجعولة تم

٢ المنبه تم

١٢ لا ولا كان له حقيقة وراء كونه وجودا صح

٢ يعتبر تحقق الفقر فان تم

الممكن الظهور بالوجود واللاظهور بالعدم وافتقاره الى المرجح وهذا المعنى على تقدير
صحة ما ذكر لا يصدق على الوجود العام فانه ذاتي له كونه وجودا بسيطا وانه غني
في ثبوت وجوده له عن سواه لانه وجود غير مجعول ولم يكن ممكنا بل واجبا ويلزم
انه ليس ثم وجود فايض من الحق لان هذا الوجود المذكور شانه على هذا التقدير
غير مجعول لما مر بيانه فكونه عارضا لغيره وصف ذاتي له غير مجعول لانه لذاته
يقتضي العروض فهو غير فايض من غيره **فان قيل** علة عروض الوجود العام للممكنات
هو الحق ليس ان الوجود العام وان كان غير مجعول يقتضي لذاته ان يكون عارضا
لشيء **فنقول** لو سلم جواز ذلك فانه يتعذر ان يكون الحاصل من فيض الحق واثره
في الممكنات هو عروض ما ليس بمجعول لكل ما ليس بمجعول لا غير والعروض نسبة
وتحقق كل نسبة موقوف على المنسوب والمنسوب اليه فلو كان كذلك لزم عدم
استقلال الواجب بالايجاد وانه باطل ولزم ايضا انه لم يصدر اذن من الحق
لا وجود مشترك ولا فيض اصلا ولا يكون الحق مبدء الوجود شيء ولا علة
لوجوده باطل وعلى تقدير صحة قول من يدعي ان وجود الحق صفة لا تفسر وان
له سبحانه وتعالى حقيقة وراء الوجود يعسر الامر ايضا لانه يلزم ح ان يكون
الوجود العام اتم ارتباطا من الحق مع مضاهاته اياه في الامور والاعتبارات
المذكورة فيكون بينهما اشتراك من وجه وامتياز من وجه وما به الاشتراك غير ما
به الامتياز فيلزم ان يتعقل في كل منهما تركيب وقد فرضناهما بسيطين
هف وان قيل بانه مع كونه لا حقيقة له وراء كونه وجودا فانه قابل من الحق
فنقول هذا الفيض المقبول ان كان وجودا فقد قيل باستفادة ~~حاصل~~
ما هو حاصل له ان كان عين وجود الثاني هو الاول وان ثبت المغايرة بين
الوجود المقبول وبين الامر المسمى بالوجود العام فقد حصل وجودان احدهما
مجعول والاخر غير مجعول والمشترك بين جميع الممكنات اما الوجود الاول او الثاني
او هما معا فان كان الاول فلا اعتبار للفيض الوجودي الثاني ولا اثر له ولزم
ما قلناه من ان ذلك يقتضي عدم صدور شيء من الحق وعدم حصول فيض
اصلا وان كان الثاني فلا اعتبار للمسمى الوجود العام قبل ذلك على انه وجودا عاما
مشتركا ولا صحة له بل الحكم حكم باقي المرتبات القابلة للفيض الوجودي والقابل
له المسمى بالوجود العام لزم ان لا يكون المشترك بين الممكنات وجودا واحدا بل

٧ يلزم تم

١٢ الموجودة الممكنة تم

٢ وان توقف الايجاد على الارتباط ما على الفيض الوجودي تم

ذلك نفوسهم بالحق من حيث ما عرفوه به ثم عرفوا ما شاء الحق ان يطلعهم عليه
دفعة او بالتدريج ولهذا يستحيل عندنا ان يعرف احد حقيقة شيء ما لم يعرف
الحق والحق في كل شيء عقلا او ذهنا او حسا غير متعين ولا متمازج ولا متماثل ولا متميز
الا من حيث امتياز حقيقته عن كل شيء بما ذكرناه وبامور اخر معلومة للمحققين على
سبيل الحصر وقد ذكرنا قبل هذا على سبيل التلويح في التمهيد ان تعين الحق سواء قيل
بان وجوده زائد على حقيقته او ان وجوده عين حقيقته في تعقل كل عاقل لا يمكن
ان يكون مطابقا لما هو الحق عليه في نفسه ولا تعينه عند نفسه من حيث ما
يمتاز عنه سواه ان اقتضى علمه بنفسه ذلك لك اعني الامتياز فاذا لم يكن ذلك
النوع من التعقل مطابقا لما هو الامر عليه فكل حكم يترتب على هذا التعقل ويضاف
الى الحق سلبا او اثباتا انما هو يضاف الى هذا التعقل والتعين المتشخص في
تصور العاقل ليس ثابتا للحق من حيث هو وعلمه بنفسه ولا مسلوبا عنه بهذا
هذا الاعتبار اذ لا مطابقة فلا علم فلا حكم يصح على الحق للعقل من هذا الوجه
فحينئذ سواء قول من يقول بان وجود الحق عين حقيقته وقول من يقول
بان وجوده من لوازم حقيقته اذ لا يتم تقرير كل واحد من الامرين المسئلة الثامنة
هل الماهيات الممكنة مجعولة او غير مجعولة وعلى كلا التقديرين فهل هي من حيث
كونها ماهيات فقط امور وجودية بمعنى ان لها حظا من الوجود او امور عدمية
ان كانت غير متحققة فلا جائز ان تكون وجودية لانه يلزم من ذلك ان
يكون مساوقة للواجب في وجوب الوجود الذاتي وصرافة الوحدة الذاتية ولم يكن
ممكنة بل واجبة لخلوها عن وصف الامكان والفقر المستلزم لاستفادة الوجود
من الغير وايضا فاتصافها بالوجود ثانيا ان كان بنفس الوجود الاول كان
تحصيلا للحاصل وان كان بوجود ثان مغاير للوجود الاول فذلك ايضا
باطل لان التقدير ان الممكنات ليس لها الا وجود متميز جميعها فان استكمال
الممكن انما هو بالوجود المستفاد من الواجب وعلى تقدير صحة ما ذكر يلزم
انتقال جميع الممكنات من حالة الوجوب الى حالة الامكان ومن الغنى الذاتي
الازلي الى مقام الاحتياج والافتقار في ان الكمال بالحالة الاولى افضل
لانها شأن الحق سبحانه وتعالى وبه مختص ويلزم من فرض صحة ما ذكر مفاسد
اخر ايضا غير ما ذكرنا لا يخفى على المستبصرين منها انه اذا لم يكن الوجود واحدا
مشتركا

٧ مجعولية ش

٢ واحد بشراك صح

مشتركا وقيل بان لكل ممكن وجودين مختلفين بالحقيقة لا بد من بيان الفرق
بين الوجودين وتعيين الفائدة الحاصلة من كل منهما ثم نقول وان قيل
بان الماهيات مجعولة وليس لها متميزة بامور وجودية لزم ان يكون الحق مصدرا
لمعدومات لا يتناهى وان يكون سبحانه وتعالى علة تميز كل منها عن الاخر ويكون
حاصل الامر امرا عدميا في مثله اذ من المستحيل ان يكون في حال تعددها علة تميز
بعضها عن بعض فانه يلزم من ذلك تاثير المعدوم في المعدوم وان كان تميز بعضها عن
بعض غير مجعول بمعنى انه ليس موجبا لتميز هو الحق ولا غيره لانها معدومة فلا تكون مؤثرة
والا يلزم ان ما لا وجود له بوجه يكون مستعدا للموجب فيكون التعدد الثابت وجوده
من بعض الوجوه وصفا لما لا وجود له بوجه وهذا ايضا قبيح فان قيل انها مجعولة وجودية
لزم ما اسلفنا من امر الوجودين المختلفين وبيان الفرق بينهما وتعيين الفائدة الحاصلة
من كل واحد منهما وليس ثم امر ثالث يجمع الحق والممكنات ينسب اليها الاثر فكيف
الامر ثم نقول والذي افادته المعاينة المحققة والذوق الصحيح هو ان الماهيات
غير مجعولة وان لها حظا من الوجود وهو من حيث اعتبار تعينها في علم الحق
ازلا وابدا على وتيرة واحدة لكن [illegible] التعلق باعتبار العلم بها وتعقل تعدد التعلقات
بحسب المعلومات وتعددها انما هو لان العلم انما يتعلق في كل عالم بكل معلوم بحسب
ما هو المعلوم عليه في نفسه اذ لا يصح ان يكون بعلم ما اثر في معلوم ما من حيث ان ذلك
علم وهذا معلوم فان حكم بثبوت الاثر فمن وجه آخر لانا نعلم ان علم الحق تعالى في
مقام احدية تعين ذاته فلا تعدد هناك الا باعتبار التعلقات بل لا مع ان
الحق مؤثر بالذات لكن لا باعتبار تعين نسبة العلم متميزة عن الذات متعلقة
بعلوم او بمعلومات مختلفة الحقائق والحاصل عندنا من الوجود المستفاد
من الحق الوحيد تعين المعلومات المعدومة بالنسبة اليها سوى الوجودية لا بالنسبة
الى العلم الوحيد بل هي عند انفسها بما قبل كل واحد منها باستعداده الكلي غير المجعول
مطلق الوجود والفيض الواحد المتخصص والمتعدد بقابلياتها المتغايرة الاستعدادات
المتغايرة وتلك القابليات بتلك الاستعدادات الكلية هي من مقتضى خصوصيات
الماهيات وهذه الخصوصيات لا تعقل بشيء خارج عنها لان الماهيات كما اسلفنا
غير مجعولة وخصوصياتها تابعة لها في انها غير مجعولة لانها ذاتية لها ومن جملة احكام

٢ المعاينة ثم

٧ ذلك صح

٢ خصوصيا مه

٧ لا يقال ح

هاوجوداً فان مبطل القول بان الوجود المشترك بين جميع الممكنات واحد هف
ويلزم ايضاً ان يكون جزء علة فى اتصاف جميع الممكنات بالوجود فلم يكن الواجد
واحداً فان ثبوت الصدور والفيض المضافين الى الحق يتوقف على هذا الامر
المسمى بالوجود العام فلا يوجد مهية الا ووجوده متوقف عليها وهذا ايضاً باطل
ثم نقول ايضاً هذا الوصف الثابت لهذا الوجود العام اما ان يصح له لكونه ممكناً او
لا مر آخر لا جايز ان يصح له ذلك لامكانه والا لاستغنى كل الممكنات كلها فى ذلك
وان صح ان ذلك لا لامكانه بل لامر آخر فذلك الامر الآخر اما ان يكون الحق او سواه
فان كان الحق ثبت امكان هذا الوجود وفرع وكونه مجعولاً دون جميع المهيات
الممكنة وقد تقرر ان المهيات غير مجعولة وهذا ايضاً على هذا التقدير باطل فان قيل
بذلك الامر المصحح للوجود العام من الحق ولم يثبت له ايضاً لامكانه بل لذلك من امر
ثالث فنقول هذا ايضاً باطل لان ماسوى الحق ممكن وهذا ما لانزاع فيه ثم يلزم
من المفاسد مع اهمال ثبوت هذا الاصل ولانه ليس ثمه امر ثالث يختص اليه ذلك
فان قيل ان حكم الوجود العام حكم باقى الكليات وانه من حيث هو كذلك لا يكون
له وجود فى عينه وصح ان المهيات ليست بامور وجودية والمعنى انه بل ظهرت بهذا
الوجود العام لزم ان يكون يتحصل من مجموع ما لا يقوم بنفسه ولا وجود له فى عينه
اعنى الوجود العام والمهيات ما يقوم بنفسه ويتحقق وجوده وادراكه فى الاعيان
ويكون لكل واحد من الوجود والمهية تعين[٢] فى الخارج فيكونان ح وجودين
مع عدم تجدد امر ثالث اليه الامر غير نسبة الاجتماع وقد فرضنا بخلاف ذلك
فكيف الامر هذا وانكان عندنا ما هو من هذا القبيل كالهيولى والصورة والكيفيات
الاربعة الطبيعية التى هى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والطبيعة
المتعلقة[٢] الحاصلة بينها فان كلاً منها ليس له وجود متعين فى الخارج وجميع الاجسام
المدركة فى الخارج متحصلة من هذه المعانى المعقولة كما سنشير اليه فى مسئلة تختص
عليها ان شاء الله تعالى **المسئلة الرابعة** الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
هذه المسئلة يتفرع عليها من امهات المسائل مسائل شتى كمسئلة العقول وعلة
ترتيبها وعلة صدور الكثرة من العقل المشهود له من الوحدة وجعل الاعتبارات
~~المفروضة غير علة صدور الكثرة من العقل الاول المشهود له بالوحدة وجعل~~
~~الاعتبارات~~ المفروضة غير علة لصدور الكثرة عنه او جزء علة مع وجوب هذا



[٢] حقيقى صح
[٢] المنفعلة صح

اعترافهم بان تلك الاعتبارات ليست بامور وجودية فانهم لو لم يعترفوا بذلك لزمهم
لزمهم الاقرار بصدور الكثرة عن الحق الاول لان الصادر منه على هذا التقدير
العقل الاول واعتبارات الثلثة واثبات الم تلك الاعتبارات مع كونها ليست بامور
وجودية يجب ان يكون علة لوجود الكثرة ولكن كل ذلك مع هذا الى غير ذلك
من المفاسد التى يتضمنها هذا المدعى وكذلك القول فى دعوى من يدعى انحصار
العقول فى عشرة ووضوح ضعف دعواه وما يرد عليه من النقض بالفلك
الثامن واشتماله على الكثرة العظيمة مع انه قريب الافلاك بنسبة الى الفلك
الاطلس والى الموجودات البسيطة وكذلك ايضاً تقريرهم ان الترتيب لايجادى بالوسائط
ونفى تاثير الحق فى الموجودات وامدادها بالفيض الوجودى الذاتى دون وساطة
العقل الاول ومسئلة تعلق علم الحق بالمعلومات على النحو الكلى من جهة اللوازم
ولوازم اللوازم ونفى تعلقه بالجزئيات استبعاداً لعدم معرفة كيفية ارتباط
الوحدة بالكثرة على وجه غير قادح فى وحدة الواحد وقياساً منهم ايضاً الغائب
على الشاهد مع انه لا برهان لهم على شيء من ذلك وقد امعن الداعى النظر فى جميع
ما ذكر فى هذه المطالب فلم يجده يقوم على ساق مع ان هذه المسائل كلها من
المطالب اليقينية[٢] التى نيط الفوز بالسعادة بمعرفتها ونحن نقول لهم قد اعترفتم
بان المهيات غير مجعولة وليست بامور وجودية والوجود المشترك بين جميع
المهيات واحد مع التحقيق بان المسمى وجوداً عاماً ليس بامر زائد على
مهيات متصفة بوجود واحد يشترك فيه العقل وغيره فلم لا يجوز ان يكون
ذلك الامر الواحد الصادر عن الواحد الحق هو هذا الوجود المشترك العام
ويدخل فيه العقل الاول وغيره ويكون الموجودات باجمعها مرتبطة بالحق
الاول لا بالسلسلة المذكورة ويكون العقول وكل ماسوى الواجب ما يسمى
والطرز شروطاً لما يحصل الفعل الايجادى عندها بالوجود الفائض من الحق
الذى هو القدر المشترك من بعض الوجوه والذى هو من حيث هو يثبت
الارتباط بين الحق وما سواه فالوسايط شروط متممة لاستعدادات المهيات
فان المهيات لا بد وان يكون لها نوعان من الاستعداد نوع سابق على
الوجود المقبول من الموجد ونوع حاصل بالوجود من حيث لوازم كل فرد من

[٢] النفيسة صح

محمد الله بعلوم ما ... استعمل الوسل (؟) الكلي الذي ... الغير العموم من الوجه ... اثر ١٦

افراد الماهيات و محال استعدادات وجودية فانه غير مجعول فالوسايط معدات بمعنى
انها توجب تعين الاستعدادات الجزئية بواسطة الوجود والحق هو المفيض كما ذهبوا
اليه في الاسباب العقلية من انها معدة والفعال المفيض وبظهر اذ ذلك ان تعلق
العلم الالهي بالاشياء على النحو الكلي والتفصيلي لجهة الوحدة الواحد المستهل لا من ٢ معًا من تم
جهة العلل واللوازم كما ذكروا ولا يلزم مما توهموه من الخلل و توقف العلم بالجزئيات
على الالات فانها الامستند لهم في نفي تعلق العلم بالجزئيات الا مجرد الاستبعاد و
القياس وهو ضعيف باطل لانهم معترفون بان ذات الحق مباينة لجميع الذوات
وعلمه كامر عين ذاته فعرفة كيفية تعلق علمه الذاتي بالمعلومات متعذرة بالنظر
والقياس والذي يحطيه التحقيق الذوقي هو ان الاشياء كلها مرتبطة به من جهتين
مختلفتين من جهة سلسلة الترتيب بالتفصيل المذكور ومن حيث رفع الوسايط ايضا
اذ لا انحصار للمدد والاثر في سلسلة الترتيب وهذا اليق بكمال الحق وانسب بتنزيهه ٢ برهان على تم
فانه لما وضح لاهل الاستبصار انه لا يجوز ان يتعقل في جناب الحق جهتان مختلفتان
لوجوب الاعتراف بانه من جميع الجهات واحد وجب ان يكون ارتباطه بكل شيء من ١٢ الوجوه تم
وجه واحد ولما كانت الكثرة من لوازم الامكان وصفات الممكن وجب ان يكون
ارتباط الممكن بالحق من وجهين وان تكون الغلبة للكثرة من الوجه الواحد الامكاني
وسيما في حق كل ممكن يضيره احكام الامكان وخواص الوسايط و وجب ايضا ان يكون ٢ تتضاعف تم
لكل ممكن نسبة محققة الى حقيقة الوحدة الالهية تلك النسبة هي المقتضية لترجيح الحق
اياه في الايجاد على غيره من حيث هي يصح ارتباطه بموجده من وجه غير الوجه الاخر
المختص بالكثرة والوسايط وقد ثبت ايضا ان في الممكنات من يكون على حالة حكم ١٢ الغالب تم
الوحدة وضعف احكام الامكان لقبوله باستعداده الراجح على استعداد غيره الوجود
الفايض من الحق وجودا اتم واسبق من قبول الغير وان يكون الوصف الوحدي
والحكم الوجوبي فيه اقوى بحيث لا يضعف ولا يستهلك لقوته بتحت احكام
الوسايط ووجوه امكانه بل يبقى من كل وجه كما هو حال الجوهر المخصوص من حكم الاستعداد ٢ ويبقى غير تم
الكلي الغير المجعول واستعداداتها التفصيلية الوجودية ما يتاتى له به لك قبول
فيض من الحق دون واسطة كالامر في شان العقل الاول وهذا حاصل كلام
القوم من اهل الله شهدناه وتحققناه بحمد الله من نفوسنا ومن غيرنا واهل الله
يسمون هذا الوجه بالوجه الخاص ويتفقون على ثبوته وهو متحقق في الواقع

في حق

في حق جميع الخلق ولكن الاكثرون لا يعرفونه ولا يشعرون به والخاصة يعرفونه و
يدركون اثره وحظهم منه متوفر ومتصل وبذلك وردت الشرايع كلها ونطقت
الكتب المنزلة ووقع الاتفاق من جميع الانبياء والكمل من الاولياء في ان الاخذ
من الحق تارة يحصل ويرد بواسطة بعض الارواح وتارة بدون واسطة اصلا
ولا برهان يدل على امتناعه كما لا برهان لهم على ما ذكروه وذهبوا اليه في الامور
التي قدمنا ذكرها في باب العلم الالهي وصورة تعلقه بالمعلومات وفي غير ذلك
سوى القياس والاستبعاد المشار اليه والعجب منهم الجزم بذلك دعوى محقق ٢ برهان صح
مع اعترافهم بان حقيقة الحق مجهولة وان علمه عين ذاته كما مر وانه ليس كمثله
شيء ومن المتيقن ان اسناد وصف الى موصوف ما مسبوق بمعرفة حقيقة الصفة
وحقيقة من ينسب اليه وقد سبق بيان تعذر ذلك على البشر من حيث النظر
العقلي المعهود سيما وقد ثبت ان علم البشر من كونهم بشرا علم انفعالي وتعينه
متوقف على الكثرة لانا لا نعلم شيئا كما مر من حيث ماهيتنا فقط ولا ايضا من
حيث اتصافنا بالوجود المستفاد والا لكان كل موصوف بالوجود موصوفا بالعلم
وهم لا يقولون بذلك بل لابد من قيام الحيوة بالموجود وذلك ايضا غير كاف ما لم
يتم بمعنى يسمى علما ولابد ايضا من شرط آخر وهو زوال الموانع الحايلة بين المسمى
عالما وبين ما يقصد معرفته وعلم الحق ليس كذلك انما هو فعلي وحداني ذاتي لا حكم
فيه بكثرة ولا هو متوقف على شيء خارج من ذاته من زوال مانع او غيره وحقيقته ٢ كونها مه
بالاتفاق مجهولة فمعرفة حقيقة علمه من كونه علما مضافا الى العالم او من حيث يتعقل
ان علمه عين ذاته وصورة تعلقها بالمعلومات متعذرة ولا طائل في الاستدلال
على جلاله سبحانه بما ادركناه من نفوسنا واحوالنا هذا مع ان معرفتنا بنفوسنا وحقيقة ٢ كالامر تم
وكيفية حكمها فينا وادراكها لما ندركه صعب جدا كما مر فيما ذكرنا في شان الحق
وانه لم يقم برهان قاطع تام يفيد معرفة حقيقة نفوسنا وبقائها وتجردها عن
المواد واستغنائها عن الارتباط وكل ما ذكر في اثباتها وما يضاف اليها من بقاء
وتجريد وعلم وسعادة غير مقنع ولا مرضي عند المستبصر الذي لا يقنع الا بعين اليقين ٢ وغير ذلك تم
وحق حقيقته رزقنا الله ذلك على الوجه الافضل بالشهود الاجلى والعلم الاكمل آمين
مسئلة تتضمن عدة مسائل ما حقيقة النفس الانسانية وما البرهان الدال
على اثباتها فان جميع ما ذكروه في سبيلها غير مقنع لاولى الالباب وما البرهان على ٢ ما ذكر في شانها مه

مجردة بادوا بهفاتها واستغنائها بعد الفيد الحاصل الحاصل من الاستكمال بعد الفناء العنصرية في هذه الدار عن نشاءة اخرى بعد هذه وما الذي يمكن ايضاحه وتقريره من كيفية تدبيرها لهذا الهيكل وهل يوجد برهان يدل على امتناع تدبيرها في الوقت الواحد للهياكل والصور المتعددة او يتاتى ذلك لبعض النفوس بكمال استعداد بالعلوم والاعمال في هذه النشاءة فترقى من مرتبة جزئيتها حتى تصير كلية كما هو مذكور في شان العقل الفعال من انه مع تجرده يدبر عالم الكون والفساد بجميع صوره وكونه كالجنس بالنسبة الى ما تحته من النفوس الجزئية والصور المزاجية الطبيعية هذا مع انه بالنسبة الى ما فوقه من العقول كالنوع او كالجزء بالنسبة الى الجنس والى الكل فانا قد وجدنا غير واحد من جزئيات النفوس الانسانية قد علت رتبة نفسه وترقى الى ان صار كما قلنا بل ازداد ترقيا واتحادا بما فوق العقل الفعال من العقول حتى جاوز جميعها وتحقق وصله بالحق من الوجهين المنبه عليهما من قبل الوجه المختص بسلسلة الترتيب والوسائط والوجه الذي لا واسطة من حيث هو بين كل شيء وبين موجده وقد سبق القول في ذلك التقرير **وهل** ثبت عندكم ان وجودها بعد المزاج وتعينها بجسم او كانت موجودة ومتميزة قبل البدن ثم على كلا التقديرين هل كانت عالمة بكل ما تحصله وتستحضره الان من العلوم لكنها قد نسيت بسبب التعلق بالبدن في هلاك قواها تحت القوى المزاجية والالات البدنية او كانت خالية عن كل علم وصفة ما عدا وجودها البسيط او كانت عالمة بالكليات واستفادت الجزئيات بالقوى والالات البدنية وتذكرت الكليات بعد النسيان العارض بسبب صحبة البدن وما يوجبا نفى ذلك وهل ارتباطها بالبدن ثابت من جهة ام يكون فيه امر ثالث بينها وبين البدن يناسب كل منهما من وجه ام لا فان الامر البسيط التام البساطة مباين للمركب التام التركيب وكيف يتاتى الارتباط بينهما دون توسط قدر مشترك اذ من البين ان تاثير كل مؤثر في كل متأثر لا يصح بدون الارتباط والارتباط لا يمكن حصوله دون مناسبة ما المناسبة الثابتة بين النفس البسيطة والمزاج المركب وهذا متعلق في شأن الحق سبحانه مع مباينته لجميع الممكنات مع وجوب الاعتراف بان حقيقته سبحانه مباينة لجميع الحقائق وهو مع ثبوت انه مؤثر فيها فكيف الامر وباي برهان يثبت هذه الامور ثم نقول ويتفرع على ثبوت الارتباط المشار اليه بالبرهان القطعي فهل هذا الارتباط واقع على نحو يتاتى للنفس الانسلاخ عنه

النظرية

٢ ارباب مه

٢ انها كان مه

٢ او صار برمه

٢ متأثر مه

٢ وهذا السؤال متعلق مه

١ الممكنات مه

وعن غيره من العلائق بالكلية انسلاخ استغناء لا استقلال الحاصل بسبب استكمال مستفاد فلا يبقى للنفس علاقة مع صورة ما بسيطة او مركبة ام لا بد لبقائها في ~~حاصله بسبب استكمال استفاد فلا يبقى النفس علاقة~~ ما مع غلبة احكام ظاهر ~~النفس عن التعلق بالبدن من كل وجه يمكن حصوله عندكم لاحد في هذه النشاة~~ وفي هذه الدار بحيث ~~لا يبقى له تعلق بهذا العالم~~ بجملة صفة الاطلاق كما يشاهد الانبياء والكمل من الاولياء قاطبة وهل على تقدير خاصية تدبير تلك النفس لهيكلها اولا يحصل التجريد التام وانقطاع العلاقة بين النفس والبدن من كل وجه الا بالمسمى موتا فانا قد عاينا جماعة من اهل التجريد والانسلاخ وصحبناهم رضي الله عنهم فيما ذكرناه وفي غير ذلك من احوالهم ووجدناهم متفقين على ان التجريد من كل وجه متعذر بشرط بقاء حكم التدبير في حق كل من يوصف بالتدبير كان من كان وانه لا بد من ارتباط وعلاقة وتعقل معنى مشترك بين كل متباينين يوصفان بالتأثير والتأثر وبذلك المعنى يتحقق الارتباط ويتاتى التدبير ويثبت الاثر فهو دائر معه وجودا وعدما يثبت بثبوته وينتفي بانتفائه وان لم تشعر نفس المدبر بانها مدبرة لا جل ان التدبير غير مقصود لها كالامر في التدبير الطبيعي مع المزاج في كل ان وهكذا النفس التي هذا شانها في هذه الحالة غير شاعرة بتعلقها بالبدن وتدبيرها وذلك اما لاستغراقها بالحق او بما شاء وعلى الجملة فالمقصود هو استجلاء ما يقتضيه الحكم البرهاني في كل ذلك ليحصل الجمع بين مرتبتي الادراكين العياني والبرهاني انشاء الله وحده **ثم نقول** واذا قيل بثبوت وجودها وبساطتها وما سبق السؤال عنه في هذه المسألة الكلية فما البرهان المثبت امتيازها عند المفارقة عن غيرها من النفوس فان كان بالهيئات المكتسبة بواسطة البدن على ما ذكر فان لقائل ان يقول لو صح ذلك في النفوس الجزئية مع المزاج الجزئي الطبيعي لجاز مثله في حق النفس الكلية ونفوس الاجرام العلوية بالنسبة الى الطبيعة الكلية والعناصر وقوى الجسم الكلي المثبتة في الصور العلوية وغيرها فيكون الصور العلوية والقوى الطبيعية مؤثرة في النفوس التي هي علة لوجودها ومؤثرة فيها فيتأثر العلويات من السفليات ويكون النفس البسيطة المجردة فاعلة وقابلة معا بل فقد يقال ايضا ان القول بصحة تاثير المزاج الجزئي في النفس الجزئية التأثير الابدي يؤذن بانه لم يثبت مثل هذا في النفس الكلية مع مطلق الطبيعة والمزاج لما تعدى

٢ من قه

٢ كان ذلك اعنى انسلاخ النفس عن التعلق بالبدن من كل وجه يمكن حصوله عندكم لاحد في هذه النشاة وهذه الدار بحيث لا يبقى له تعلق بهذا العالم مع بقاء مه

وبالنسبة الى كل ما يدبره مدبر كان من كان مه

٢ المزاج قه

٢ المثبتة قه

٢ النفوس قه



والمضروب اليه فكيف يكون علة لبقاء عللها ودوامها **ثم نقول** وباي برهان يثبت عندنا خلق الاجسام الفلكية عن احكام الطبيعة وخواصها سيما والتعريفات الالهية على السنة الرسل والكمل قد وردت وصرحت بان الاجسام كلها طبيعية وان حكموا ببقاء بعضها من حيث الذات مع تغيرها في الصفات ووافقهم على ذلك جماعة من الحكماء ونصوا على ذلك في مصنفاتهم وكل ذلك على العلم الكريم غير خاف واشار الى ذلك نقلا وتقريرا صاحب اخوان الصفاء واخبر ان مرتبة الطبيعة دون مرتبة النفس الكلية وفوق الهيولى والصورة وفسر بلينياس وغيره الطبيعة بما يدل انها عبارة عن حقيقة جامعة بالذات بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وان كل واحد من الاربعة غير الاخر والطبيعة لا تغاير واحدا من الاربعة وعلى الجملة فالامر من حيث الاطلاع المحقق في ذلك علوم مستغني والمذاهب النظرية والنتائج الفكرية كثيرة شديدة الاختلاف والمقصود من هذا الابرام والالحاح استجلاء ما ينتج للراي المولوي المسدد بطريق البرهان او ما يترجح عنده من اقاويل السابقين لاحاطة علمه الشريف بما ذكروه في هذه الامور في الكتب الغريبة المستورة والمختصرة المشهورة رجاء الفوز بالجمع بين الطمأنينتين العيانية والبرهانية كما سبقت الاشارة اليه والله سبحانه يكشف بحسن بيان المولى وافادته المعضلات ويحسن حل المشكلات امين **مسئلة** الانسان في هذه النشاة والدار يتعذر عليه التجريد التام المفسر بانقطاع تعلق النفس المدبرة للبدن عن البدن اذ لو انقطعت العلاقة بالكلية لكان الموت فان للموت ليس غير ما ذكرنا واذا تعذر انقطاع علاقة النفس عن تدبير البدن حال الحياة فلا تخلو النفس عن احكام المزاج الطبيعي المدبر فيما يذكر من الالام واللذات التي لا تخلص عن شوب الطبيعة وحكمها فمن اين لم ان ثمة الام ولذات روحانية صرفة خالية عن احكام الطبيعة وباي برهان يثبت ذلك وما المتعة فيه وما كالالتذ والابتهاج المنسوبان الى الحق سبحانه ولا يتوهم انا نجد لانفسنا تلذذا بادراك العلوم والمراتب السنية المستلزمة للحكم والجاه وليس ذلك من قبيل الملذوذات الطبيعية المعهودة فانا نقول من الجائز ان يكون اللذات الطبيعية صنفين صنف كثيف وصنف لطيف والكثيف هو المعهود المدرك من الملذوذات الحسية بالحواس كالماكول والمشروب وغيرهما ونوع اخر هو مدرك للنفس من حيث القوى الباطنة كالذهن والخيال والتعقلات النفسانية الحاصلة حال التلبس

بالتدبير

بالتدبير والقوى والادراكات النفسانية لا تعرى بالكلية عن احكام الطبيعة ومن ادعى ان ثمة وراء ما ذكر الاما ولذات روحانية لا حكم للطبيعة فيها فعليه البرهان **مسئلة** في حقيقة الفيض الصادر من الحق وما المتعقل للعقلاء من معرفته وكيفية صدوره ووصوله الى القوابل لا جائز ان يكون من قبيل الكمات ولا جائز ان يكون الحق وليس هنا امر ثالث لا يكون الحق ولا غيره فكيف الامر وما المتعقل من معنى الايجاد اولا ثم الامداد ثانيا وباي برهان يثبت ذلك ويتضح من المسائل الفرعية التي يشتمل على اثباتها او نفيها برهان **مسئلة** تسلسل علل ومعلولات موجودة غير متناهية **مسئلة** النسب التي بين الموجودات غير متناهية عندنا ويجب ان يكون بالنسبة الى علم الحق متناهية لما يلزم من المفسدة ان لو لم يكن كذلك ولما اسلفناه ايضا في اثبات علم الحق بالجزئيات وضعف حجج المنكرين لذلك قياسا واستبعادا وايضا فالاتفاق واقع ان ما دخل في الوجود فانه متناه والنسب ناشية بين الموجودات فكيف ينشأ من المتناهي ما لا يتناهى وكذلك يقال في الامزجة المتولدة من العناصر ومثل ذلك وما ينشأ منه التشكلات والاوضاع الفلكية من الاتصالات والكيفيات وغير ذلك كالخواص والاثار ونتائجها فكيف الامر **مسئلة** الجوهر هل يبطل ببطلان كيفيته من كيفياته والحرارة لو بطلت من النار لبطلت النار **مسئلة** الهيولى المجردة لا تقبل القسمة عقلا ~~وهكذا الصورة~~ وهكذا الصورة فكيف بحلول الصورة في الهيولى صارتا جسما وقبلتا القسمة ولم يحدث امر ثالث غير الاجتماع وانه نسبة لا تحقق لها بنفسها بل بالتبعية لما هو وجودي محقق كما سبقت الاشارة في بعض الاسولة المتقدمة

تم ~~والحمد~~ بعون الله تعالى وحسن توفيقه

باخر الاصل (تم الاسولة وشرع المحقق الطوسي

في الاجوبة وتالمه)

٢ غير متناهية الى غير نهاية مه

ذلك في الامزجة والنفوس اذ من البين ان حكم الاصل جيري في الفروع بل يقال ايضا
من الجايزان يفنا من اعمال النفوس الجزئية بقواها المختصة بها وبقواها الموجودة
في الامزجة الناتجة عن القوى العلوية وتوجهات العقول والنفوس المنجمة
فيها والصادرة منها حال التعلق بالبدن وكل من علومها واخلاقها وصفاتها التي
للنشاة المشتركة بين الادنى او براجيه وصفة ايضا التقليدية والظنية صنف ثبوتية
او مظلمة يلبس نفس العاقل بها حيث يشا والحق من مقامات الشقاوة والسعادة
ويكون ذلك بحسب الغلبة الحاصلة في تلك الامزجة الواقعة بين قوى الانسان
النفسانية والطبيعية المزاجية واصول تلك القوى في العوالم العلوية ومقام محتدها
ومشرعها فالى اي مقام عن تلك العوالم كانت المناسبة اقوى حصل انجذاب تلك
النفس اليه واستقرت لديه ويكون على هذا التقدير على اعتبار النفس بعد المفارقة
صور تلك الاعمال المكتسبة والعلوم وما ذكرناه اذا جاز ان يبقى من حكم ارتباط النفس
بالبدن هيئات ثابتة بدنية يوجب التميز فلا يستنكر ان يقع على هذا الوجه وكيف
ولا برهان على استحالته بل يترجح على هذا التميز بالهيئات فقط ثم بما يستروح من
الاخبارات الالهية والنبوية المشيرة الى هذا سيما وقد ثبت صدق المخبرين بما اظهروا
من الايات والمعجزات الثابتة بالتواتر وسيما نبينا محمد صلى الله عليه واله الباقية
معجزته الان بين الناس وهي القران العظيم البرهان في معرض الدعوى والفرق
بين التميز بالهيئات فقط وبين ما ذكرنا بان الصورة التابعة لمقام الاعمال والصفات
وما ذكرنا صورية وجودية في عوالم موجبة ارواحها قوى توجهات نفوس العاملين لها
عن علم واعتقاد وبخاصية ما انضم اليه من القوى السماوية وتوجهات النفوس
والعقول حال طلب الرجوع الحاصل لتتميم دائرة وجوده وحكمه ومن هذا القبيل امتزج
ان علة بقاء صور الحيوانات وغيرها وموجبه القوى الحاصلة من توجهات
العقول والنفوس الفلكية حال التكوين وهذا فرقان واضح بين التميز فقط
لكونها تميزات معقولة بحسب مرتبة النفس الكلية وهذه ليست كذلك ثم يقال يكون
النفوس يتنوع تلبسها بتلك الصور المناسبة الى ما بحسب علمها واعتقادها ومقتضى
حال نشاتها بالتفصيل الذي وردت الاخبار الالهية على الجملة فالكلام
في هذا بالنسبة الى الاحتمالات كثير يكثر تفصيله ومن اطلع على حلية الامر
اقتصر عليه عن ان ما خاص بالراي المشوب بطريق البرهان النظري في ذلك ما يعول

المولى

المولى عليه ويركن اليه **مسائل القوى الجسمانية** من البين ان الاجسام متناهية القوة
والقبول بل قد شهدت الفطرة بان جميع الممكنات يجب ان يكون مقتضى استعدادها
الكلية وان كانت غير مجعولة انها لا تقبل من مطلق الفيض الرباني الا حصة معينة
معينة متناهية الحكم وبذلك وردت ايضا التعريفات الالهية على السنة الرسل
ثم الكمل وخصوصا في حق اشرف الممكنات واولاها قبولا للفيض هذا مع تعريفهم
اياه بانه اقرب الموجودات نسبة من الحق ووحدته وانه الواسطة في وصول الفيض
والمدد الى جميع الكائنات من الوجه المسمى بسلسلة الترتيب واذا كان يوم شرفه
وجلالة قدره يحكم على قبوله وقوته بالقيد والتناهي من بعض الوجوه فكيف
من دونه وما ظنك بالاجسام وقواها واستعداداتها وقبولها وبالنظر الى تلك الامزجة
الطبيعية العنصرية وقواها وبعد تقديم هذه المقدمة **فنقول** ما البرهان القاطع
باستحالة انقراض النوع الانساني في هذا العالم المادي لكن ننظر في العالم العلوي
ولم يوجبها بعض القوى وتشكلات الاتصالات المجهولة للبشر ما لم يدركه
بالتجربة والرصد والقواعد الهندسية وما المانع ان يكون الموجب لما ذكرناه من
الخواص ~~يوجبها من بعض القوى والاتصالات في~~ التشكلات الفلكية وخواص
الاتصالات امر اخر من الامور الالهية يعلمها اهل الحق فينعدم النوع الانساني وكثير
من موجودات هذا العالم العنصري مدة ثم يعود هذا التكوين في هذا العالم على هذا الوجه
او مثله او على نمط اخر **بل نقول** ما البرهان على عدم تناهي القوى الفلكية وكونها بحيث
لا تقبل التغير والفساد والتبديل فانا لم نجد في كل ما ذكروه في اثبات بقاء الافلاك
ودوام اثارها على هذا الوجه المدرك ومثله من الاوضاع والتكوينات برهانا تاما
يثلج به صدر مستبصر لا يرضى بالاقاويل والتقريرات الاقناعية بل استبعادات
محضة واستحسانات يركن اليها الافكار متعلقها العالم العلوي والاجسام البسيطة
في زعمهم لا غير وايضا فما ذكروه في ان سبب فناء المركبات التركيب وان البسائط
لا تقبل الفناء ضعيف فان المركبات انما وجدت عن البسائط بل هي مجموع امور بسيطة
فلو لم تفن تلك البسائط لم تفن المركب والمعتقد ليس الا الهيئة الاجتماعية والتركيبية
ولا يخلو الاجتماع والتركيب اما ان يكونا من جملة اجزاء المركب والمجتمع او يكونا شيئين
فان كانا من جملة اجزاء المركب والمجتمع فحكمها حكم تلك البسائط المجتمعة وقد تقدم
القول فيها ولو كانا شيئين فالنسب لا تحقق لها في نفسها الا بتبعية وجود المنسوب

٢ والها مه

٧ فينقطع

١٢ ايضا

٧ وخلوها عن خواص الطبيعة ودوام قبول عالم الكون والفساد لتلك الاثار عليه هذا

٢ تعظيم

المنتشر

الناشية

٧ تتمة الدائرة

١٢ الفاضل

٧ الصورة والبرزخ والمطلق

٧ المراد

بسم الله الرحمن الرحيم

رب زدني علما انا في كتاب ما ارسلتها بغير كتاب الله من ساير الكتب
الى من امام نور الله قلبه وصير مرفوعا لديه ستر الحجب خطاب عالي
مولى معظم هادي الامم كاشف الظلم صدر الملة والدين فخر الاسلام والمسلمين
لسان الحقيقة وبرهان الطريقة قدوة السالكين الواجدين وقدوة الواصلين
المحققين ملك الحكماء والعلماء في الارضين ترجمان الرحمن افضل واكمل جهان
ادام الله ظله وجرى ويلزم وطله بخادم دعا وناشر ثنا مريد صادق ومستفيد
عاشق محمد الطوسي رسيد بوسيده بر سر وچشم نهاد وگفت از نامه تو ملك
جهان يافت دلم در لفظ تو عمر جاودان يافت دلم دل مرده بدم چو نامه شد زنده
از هر حرفي هزار جان يافت دلم وآوازه مناقب ان ذات بي مثال استماع كرده بود
ومشاهده جمال مبارك ومطالعه شمايل بي نظير مشتاق ودر وصول خدمت او بيش
كشته وروزگار در نيل آن قول مساعدت مبذول نميكرد وهميشه همت بدان
مي گماشت كه بكتابت راه استفاده گشاده گرداند وبمراسلت بآن حضرت بزرگوار
توسل جويد ناگاه بخت خفته از خواب درآمد ومطلوب حقيقي روي نمود وبابراد
خطاب جانفزاي ومفاوضه دلگشاي اين بيچاره مشتاق را مشرف گردانيد وچون
در همه فضايل بر همكنان مقدم است والفضل للمتقدم گفته اند درين معني هم تقدم نمود
واين مريد محروم را رهين منت وشاكر نعمت گردانيد وجان تشنه شوق او را
بزلال ينبوع كمال آبي بر لب زد خداي تعالى اين ظل ظليل بر بندگان خويش كسترده
داراد واين پرتو نور تجلي را در ميان اهل كمال پاينده وتابنده بحق حق از ان
جناب بزرگوار دو كتاب نفيس رسيده كه هر يك در باب خويش بي نظير بود
يكي كتاب حاصل نتايج افكار كه متضمن سوالي چند بود از معضلات اسئوله
واشاره باين مريد مستفيد رفته كه از بضاعت مزجاة جوابات مسائل كلمه چند بنويسد
وبموقف عرض فرستد هرچند كه اين ضعيف خود را در محل ان نميداشت
كه زيره بكرمان فرستد وخرما به بصره اما انقياد اشاره واجب بود جهت بطريق
استعجال انچه در خاطر بود نوشت وبخدمت فرستاد وچشم انتظار براه دارد
كه رد وقبول ان از بوقت نقد چه حكم رود وديگر رساله رفع الخيال بود

مشتمل

البال

٢ ما اراه مشابها

٢ مجد

٧ مقتدى

٢ برهان

٧ خوش

٢ هال

٢ بيدار گشت

٢ رسانيدند

٧ بحر

درهم حال

مشتمل بر شرح سوانح غيبي كه در وقت سلوك روي نموده وواردات كه از هر جلي
از احوال حركت باطن متجدد شده وانرا در لباس دعا ومناجات واستعارات ايماء
واستدعا فرموده مريد مستفيد چون اوان عجز بي پايان معترف شد وازان نوال
بي زوال محظي گشت دانست كه غرض ارشاد مريدان ومخلصين مستعدان بوده
تا بر متجددات احوال باطن واقف شوند ودر اثناء سلوك از ترغيبات وترهيبات
ووساوس وهواجس باخبر باشند نه غير ان اجمال دهند وبنه ياس راه نهند
چه فرمودن اين عبارت وانما هذه نفثة مصدور وتحقيق شكوى احسنك
بها على عادك وانشر فضلك في ارضك وبلادك والسلام فصيحا اقامتيم طلبا
للخلاص ما انا فيه مريد مستفيد هرچند نزد او مست كه نامي بحكم كند مسكونه
در جنبك اعلى من ان تشتغل بالمناجات والدعاء فان كل من كان في هذه المرتبة كان
قبلته في صلوته هو نفسه والهه الحقيقة هو هواه وانما يعبد الله ويدعوه تقربا الى
ذاته وتعقل كل ذلك وسيلة الى نيل مراده وموعده اسير الهوى ومنكف على
طلب المراد ودفع الاذى تارة يعتريه الخوف وتارة يليه الرجاء في بعض اوقاته
من الحوز يلتجي الى الصبر وفي بعضها للنعم ليتحلى بالشكر ثم ان ارتقى عن هذه المرتبة
الى مرتبة الرضا والتسليم استراح من الجميع فلم يحتج الى جذب مطلوب له او دفع مكروه
عنه فلا يطلب له دعاء اذ لا يطلب شيئا ولا مناجات اذ لا يغيب عنه ما يناجيه
بل ينظر الى جميع المخلوقات بعين الرضا ويجد في نفسه في جميع المتجددات الارتضاء
وذلك باب الله الاعظم مع ان تلك المرتبة ايضا قاصرة من مراتب الواصلين
الى اد في حد من حدود الكمال فان الراضي ادعى ان له وجودا مقابلا لوجود
المرضي عنه وله مجال تصرف تركه باختياره وذلك دعوى الشركة في الوجود والتصرف
تعالى الله عن ان يكون له شريك او يكون معه متصرف فان ارتقى من هذه الدرجات
ووصل الى مقام الفناء المحض ومحو الاثر الذي هو منزل اهل الوحدة المطلقة الاول
التوحيد فانه طلب وحدة صرفة ولا الاتحاد فانه وان كان بالطبع لا بالقسر
لكن يلوح منه رائحة الكثرة لا يليق به الرضا والتسليم بل من ان يكون له شيء
حتى يمكن اتصافه بالكمال او ان يكون له ذات حتى يصير منعوتا بنعوت الجلال
وهنالك ينقطع السلوك والسالك ويعدم الوصول والواصل فان السير المنتهي
والسير الرجعي والخادم الداعي يفتقر باب المولى ادام الله ظله لا يجد في نفسه

٢ يدعى

القناعة بالدرجات المذكورة بل ارتقى الى درجة لادرجة فوقها لكنه مادام في قيد هذا
العالم محجب الصورة يجري امثال هذه المعاني والبيانات على لسانه ويفيض منه على
متابعيه من غير قصد منه الى شيء منه وينبغي ذلك على ارشاد الطالبين واكمال
الناقصين فهذا ما عندي في هذا الموضع ورايه اعلى واجل من ان يحيط به ناقص
مثلي او يقف على انظاره من ان يكون في رتبتي والسلام على من اتبع الهدى
هرچند ترك ادب است اين كلمات بخدمت عرض كردن اما چون حاضر وقت بود
درحال مطالعه اين كتاب شريف ورساله لطيف كه بحقيقت در هدايت طالبان
واكمال ناقصان عديم المثال وبي نظير است اورا ارخدمت بوسيلت وجهي
نداشت انشاء الله كه بر ترك ادب ملوم ومعاتب نكردد الخطاب ارحمكم
ونرحمت حسبان شد انتظار روبرو در مخاطبات واعلام سوانح وايرادات خصوصا
اين كلمات مقرون بانعام استخدام بخدمت حواله رفت ايزد سبحانه وتعالى
آن كمال را مقتضي اكمال الجحين ناقصان داراد بحيثه بحق حضرته والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته **قوله** المسئلة الاولى هل تثبت الحق قوله هذا خلفا **اقول**
اما البرهان الموضح بتحقيق كون وجوده عين مهيته وان ليست له حقيقة وراء
الوجود فهو انه لو كان له وجود ومهية لكان مبدء الكل اثنين وكل اثنين محتاج
الى الواحد هو مبدء الاثنين والمحتاج الى المبدء لا يكون مبدء الكل فان قيل المهية
موصوفة والوجود صفة لها والموصوف متقدم على الصفة القائمة بها فالمبدء الاول
واحد وهو المهية قلنا المهية على تقدير تقدمها على الوجود لا يكون موجودة ولا
معدومة فاذن مبدء الكل يكون موجودا ولا معدوما واما قوله من البين ان
مفهوم الوجود من حيث تعينه في عقلنا مفهوم واحد وهذا المفهوم من حيث انه مفهوم
مع قطع النظر عن كل ما سواه اما ان يقتضي ان يكون عارضا للمهية شيء او لا يقتضي ان
يكون او لا يقتضي واحدا من القسمين فجوابه ان الالفاظ التي لها مفهوم واحد مقول
على كثيرين ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون ذلك المفهوم في احاد تلك الكثيرين
بالسواء وهو كالانسان في زيد وعمرو والفرس في هذا الفرس ويسمى تلك
الالفاظ بالمتواطية ويكون حكمها فيما يقتضي تلك المفهومات حكما واحدا كما ذكره
والقسم الاخر ان يكون ذلك المفهوم في ذلك الكثيرين لا على السواء بل اما ان
يكون في بعضها اقدم او اولى واشد او اكثر وهو كالابيض على الثلج والعاج

والموجود

والموجود على الجوهر والعرض وفي هذا القسم لا يجب ان يكون مقتضيات تلك
المفهومات واحدة بل ربما يختلف مثل اسم الضوء الواقع على ضوء الشمس وضوء
القمر وضوء النار وضوء الشمس يقتضي زوال الغشي دون ساير الاضواء ومثل
اسم العلم الذي يكون بعض ما يقع عليه مفهومه بديهيا وبعضه كسبيا وبعضه فعليا
موجبا لوجود معلومه وبعضه انفعاليا لا يوجب ذلك والوجود من هذا القبيل فانه
يكون في الواجب قائما بذاته من غير عروضه لمهيته وفي غير الواجب يكون عارضا
لمهيته ثم المهية يقتضي في الجسم المادة ان لا يكون تلك المهية قائمة بغيرها وفي الصورة
والعرض يقتضي قيامها بمحل وكما انه ليس لقائل ان يقول لو كان الضوء والعلم يقتضيان
زوال الغشي او لوجود المعلوم لكان كل ضوء وعلم كذلك ليس له ان يقول لو كان
الوجود مقتضيا لكونه غير عارض لمهيته لكان كل وجود كذلك فاذن ثبت ان من الوجود
ما يقتضي ان لا يكون عارضا للمهية ومنه ما يقتضي ان يكون عارضا فبطلت القسمة الى انه اما
ان يكون مقتضيا للعروض او للاعروض او لا احدهما **قوله** والوجه الاخر ان كل
عاقل يجزم بان وجود الواجب الى قوله زايد على حقيقته **اقول** كل ما لا يحتمل ان
يكون له اشخاص فهو غير محتاج الى تعين زائد على حقيقته فان حقيقته سواء كانت
نفس وجوده او معروضة لوجوده هي تعينه لعدم احتمال وقوع الشركة فيه وانما
يحتاج الى التعين كل ما يكون له اشخاص كثيرة فان كل شخص منه يحتاج الى تعين يميزه
عن غيره مما هو من نوعه وههنا سر عظيم وهو ان الوجود الذي يقع مفهومه على الواجب
والممكن بالتشكيك امر عقلي فان الوجود في الاعيان لا يمكن ان يقع على اشياء بالاشتراك
فيه وذلك الامر مقول على الوجود الواجب القائم بذاته الذي لا يعرض لمهية وعلى
غيره من الموجودات واذا اعتبر وجوده في العقل كان ممكنا غير واجب فاسم الوجود يقع
عليه وعلى الواجب وقوع زيد على وجوده العيني وعلى اسمه وذلك الوجود امر
معقول ووجود الواجب غير معلوم بالكنه والحقيقة وانما يعقل منه هذا الوجود
المعقول مقيدا بقيد سلبي واذا تحقق ذلك ارتفع الاشكال المذكور بسبب تعدد
الجهات واعلم ان سلب الاشياء عنه واثبات الامور له انما يعقل بعد ثبوت تلك
الاشياء والامور وذلك لا يتحقق منه تعالى عنه اعتبار حقيقته بل يكون بعد صدور
الاشياء عنه **واما قوله** مع اتفاق جميع العقلاء بان حقيقته مجهولة فصوابه ان
يقول مع اتفاق الحكماء لان مشايخ المعتزلة من المتكلمين يدعون بان حقيقته

معلومة للبشر كما هي **قوله** والوجه الاخر ان الكلام السلب علة للثبوت **اقول** كونه
مبدء الغير يكون بوجوده الواجب العيني لا بوجوده المعقول عليه وعلى غيره بالتشكيك
الذي يخصصه العقلاء بقيد سلبي ثم ان كثيرا من السلوب يكون اجزاء من علل الثبوت
كان عدم الغيم مع طلوع الشمس يكون علة لاضاءة الارض وعدم الضد الاخر علة
تامة لحدوث الضد الاخر في ذلك المحل **قوله** والاخر انهم قالوا افراد الطبيعة الواحدة
يجب ان يكون حكمها واحدا الى قوله ولا امر يجزم بصحته عاقل **اقول** قد مر جوابه
ان البعد والجسم يقعان على ما تحتهما بالتواطؤ بخلاف الوجود المقول على الموجودات بالتشكيك
فاما الوحدة والكثرة فهما عرضان وتجردهما عن المادة لا يكون الا في العقل كما في ساير
الاعراض التي مجردة عن محالها فليس شأن الوجود كذلك وقد روي عن فيثاغورث
انه قال الواحد والاعداد المركبة من تكراره هي مبادي للموجودات وقصد به عن المبدء
الاول على ترتيبها فكانت مجردة عن المواد ثم صدر منها بتوسطها ساير الموجودات
وصارت الوحدة والكثرة مما يقترن لها على الوجه المعلوم فهذا مناسب للوجود من حيث
القيام بالذات في المبدء والعروض للمهيات بعد ذلك ولكن هذا نقل مجرد لا دليل
له ولا برهان عليه **قوله** ومما يؤيد ما ذكرنا ما اعترف به الشيخ الرئيس الى قوله بما اقصد
تقريره **اقول** اما قوله والوقوف على حقايق الاشياء ليس في قدرة البشر يريد الاشياء
اعيان الموجودات وانما ذكر ذلك في بيان صعوبة تحديدها ولم يرد به حقايق المعقولات
وذلك لان من لم يقف على حقيقة الاثبات والنفي كيف يقدر ان يحكم عليها
بامتناع الاجتماع بديهة ومن لم يقف على حقيقة الجسم الواحد والزمان الواحد في حيزين
بديهة ومن لم يقف على حقيقة العشرة والخمسة كيف يحكم بان العشرة ضعف الخمسة
ومن لم يقف على حقيقة المثلث كيف يحكم ان زواياه مساوية لقائمتين وبالجملة جميع
العلوم ~~المعقولة~~ مبنية على ~~حقيقة~~ المعقولات التي هي تصورات حقيقية
ينافي التصديقات المبنية عليها **قوله** ثم قال بعض الشيخ فما تحقيقة الحق الى
قوله واما ان يكون له حقيقة من لوازمها **اقول** هذا بيانه لامتناع الوصول الى
كنه المبدء الاول فاما ان اراد بقوله اما ان يدخل الوجود في تحديده كما يتحدد عليه
الوجود الواقع على الموجودات بالتشكيك وهو بمنزلة الجنس ويقيد بقيد سلبي حتى
يختص به وهو بمنزلة الفصل ويريد بقوله واما ان يكون له حقيقة فوق الوجود
والوجود من لوازمها الاشارة الى وجوده العيني الذي لا يصل الى ادراكه عقل

عاقل

عاقل **قوله** فرهذا المعنى ايضا بطرز آخر الى قوله لكن معرفته بالعكس مما يجب عليه
**اقول** الحكماء قرروا ان العلم بالعلة يوجب العلم بمعلولها لانها علة تامة والعلم بالمعلول
لا يوجب العلم بعلته الا على انها ما وذلك ظاهر لانه يقتضي العلم بان لذلك المعلول
علة ولا يقتضي العلم بكنه علته فيتبين في قوله هيهنا ذلك في اعيان الموجودات بيانا
تاما وليس فيه ما يدل على ان المعقولات لا يدرك **قوله** ونحن نقول ان من مقتضى
الذوق الذي حظي به اهل الحق سبحانه الى اخر الفصل **اقول** هذا كلام في غاية الحسن
والكمال لا يقف عليه من لا يكون له حظ ما يفيض الله سبحانه وتعالى على المتوجهين
اليه بطريق الكشف جعلنا الله تعالى من اوليائه الواصلين الى تلك المرتبة انشاء الله
وهو ولي التوفيق **المسئلة الثانية** الى قوله من كل منها **اقول** المراد من قولهم
المهيات ليست مجعولة هو ان السواد مثلا لا يكون سوادا بجعل جاعل وذلك لانا
اذا فرضنا سوادا في الاول واوردنا عليه جعل الجاعل استحال ان يغيره الجاعل عما فرضناه
اولا وكذلك الوجود فان الجاعل لا يجعل الوجود وجودا وذلك لامتناع تحصيل الحاصل
ولو كنا قلنا هل الجاعل ان يجعل السواد سوادا اي هل له ان يبدع شيئا هو السواد
او قلنا هل له ان يجعل السواد موجودا لكان جوابه نعم له ان يبدع السواد وان يجعل
السواد موجودا بل الحق ان جميع المهيات والموجودات مجعولة وجاعلها الله سبحانه واذا
قلنا المهيات صارت مفتقرة الى الوجود فان الامكان لا يمكن ان يوصف به المهية
من حيث هي مهية فقط انما يمكن ان يوصف به اذا قيس الى الوجود او الى العدم واما
قوله هل هي من حيث كونها مهيات فقط امور وجودية فالجواب لا فان المهيات
من حيث هي مهيات فقط لا يمكن ان يكون شيئا غير المهية واما اذا قيس بقوله هل
لها ضرب من الوجود فالجواب نعم فان المهية اذا تصورت حصلت لها وجود
عقلي فاذا فرضت في الاعيان كان لها وجود عيني والوجود العيني لا يكون الا من
موجدها والوجود العقلي لا يكون الا من يعقلها وكلا من الوجودين يمكن ان يكون
للمهية وجود قبلها اما وجودا عقليا الذي يكون سببا للوجود لها العيني وهو العلم الفعلي
واذا قالوا لها وجود فمرادهم انها الوجود العيني واذا قالوا لها الوجود فيريدوا انها
بر فرض تعقلها يجد وجودها يعني العلم لا الانفعالي واذا نظر الى المهية فقط لم يكن في
القصد العقلي الا المهية ولم يكن الوجود ولا العدم داخلين في ذلك النظر ولذلك
قالوا انها ليست موجودة ولا معدومة ثم اذا نظر الى حالها عند كونها منظورا اليها في

كونها حاصلا في عقل او زمان يكون لها وجود اما عقلي واما عيني وهو يكون بالقياس الى
ذلك الوجود ممكنا وكذلك اذا نظر الى حد وجودها من حيث هو وجود لم يكن الا
ذلك الوجود فقط واذا نظر الى ثبوت ذلك الوجود لها كان لذلك الوجود وجود
اخر وهلم جرا الى ان يقف الذهن واذا تصور هذا الموضع هكذا سقطت الاشكالات
اللازمة من تصرفات الوهم في المتصورات في غير موضعها وهذا بحث دقيق ضل
كثير من الاذهان بسبب عدم اعتياده **قوله** ثم نقول الى قوله فكيف الامر **اقول**
القول بان للماهيات العارية عن الوجودين العقلي والعيني لها ثبوت وتميز او ثبوت
بلا تميز قول بان المعدوم شيء وهو مذهب المثبتين من المعتزلة وفساده ظاهر
**قوله** والذي افادته الى اخر المسئلة **اقول** القول بان الماهيات غير مجعولة وان
لها ضربا من الوجود قريب من قول مثبتي المعتزلة فانهم يقولون بثبوتها حال عدمها
ويفرقون بين الوجود والثبوت ولعل مولانا دام الله علوه اراد به شيئا اخر
لم يفهمه المريد المستفيد وكذا القول باستعداد كل غير مجعول لمستعد والقوابل بحسبها
مبني على ذلك وزاد الشيخ الرئيس بتضاعف وجوه الامكانات بحسبها قابلة للاشد
والاضعف والقرب من الوجود والبعد منه وتقدم بعض الممكنات على بعض وتاخر
بعضها عن بعض لا يستقل الا مع تعقل تفاوت لها غير ان يتبع الاستعدادات المتناهية
المتوجهة الى كمالها وبالجملة فالحكم في ترتيب الوجود مذكور مستغنية عن ايرادها
ههنا فهذا ما عندي في هذا الموضع **المسئلة الثالثة** الى قوله هذا خلف **اقول**
الوجود العام المشترك لا يتحقق الا في العقل وكذلك في كل ابهام مشترك لان الشيء
العيني لا يقع على اشياء متعددة فانه ان كان في كل واحد من تلك الاشياء لم يكن شيئا
بعينه بل كان اشياء وان كان في الكل من حيث هو كل والكل من تلك الحيثية شيء واحد
فلم يقع على اشياء وان كان في بعض المتفرق في احاده كان في كل واحد جزء من ذلك
الشيء لا نفس ذلك الشيء وان لم يكن في شيء من الاحاد ولا في الكل لم يكن واقعا عليها ولا محمولا
وقوعه على غيره لا يكون الا حمله على ذلك الغير والحمل والوضع لو صح لا يكون الا في العقل
والوجود العام المشترك لا يمكن ان يكون عقليا واذا كان كذلك كان حصوله في العقل
بسبب العقل فكان ممكنا ويكون له وجود خاص هو بذلك الوجود يكون ثابتا في العقل
وهذا الوجود غير الاول فاذن هو وجود الوجود ويكون الوجود من الالفاظ المشككة
فانه يقع عليها الا بالتساوي واذا اعتبر معروض الوجود الثاني لم يقل انه معتبر بل يقال
انه وجود له وجود او لوجوده وجود اخر وهكذا ~~واذا اعتبر بنفسه كان وجود له~~
وجود

~~وجود لوجود وجود~~ ~~يكون~~ الا ان يقف الذهن ولا يكون وجود شيء من تلك
الوجودات نفس ذاته واذا تصور ذلك تصورا على الوجه الذي ينبغي سقط جميع
الاشكالات المذكورة **وقوله** ايضا يعتبر الى اخره **اقول** الفرق هو ان وجود الحق عيني
ليس له وجود اخر عارض والوجود العام العقلي لا يتحقق في غير العقل ويكون له وجود
اخر عارض له اذا اعتبر كونه في العقل والحق الذي لا ريب فيه ان واجب الوجود لذاته
لا يمكن الا ان يكون الشيء الاول عيني وجوده عين ذاته ولا يمكن ان يكون الموصوف بهذه
الصفة الا واحدا من كل جهة واحدا من كل اعتبار **قال المسئلة الرابعة** الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد الى قوله من ذلك **اقول** اذا بين ما ذهبت من كلامهم فان كان موافقا
لما هو الامر عليه فذاك وان لم يكن فلا عجب في مثل هذه المضايق ان تزل قدمي كما
زل اقدام كثير من العقلاء وقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد مرادهم ان الواحد
من جميع الوجوه لا يصدر عنه باعتبار واحد الا الواحد وذلك انهم يجوزون ان يصدر
عن الواحد اشياء كثيرة باعتبارات مختلفة كان الواحد ~~يكون~~ باعتبار وحدته
لا غير ولما كان المبدأ الاول عندهم واحدا من كل الوجوه كان معرفة الوجه في صدور
الكثير منه محتاجا الى لطف قريحة فوجدوا الوجه المذكور الممكن فيه وهو ان نفرض الواحد
الاول آ والصادر عنه ب فلا بتوسط ب يكون اثر ولنكن ج ولب وحده اثر
ولنكن د وهو في المرتبة الثالثة ثم يكون لا مع ج اثر ولنكن ه ولا ب مع ج
اثر ولنكن ز ولا مع د اثر ولنكن ط ولب مع ج اثر ولنكن ى ولب مع د اثر
ولنكن ك ولج وحده اثر ولنكن ل ولد وحده اثر ولنكن م ولج د معا اثر
ولنكن ن ومن آ ج د اثر ولنكن س ومن ب ج د اثر ولنكن ع ومن
آ ب ج د اثر ولنكن ف ومن آ ج د اثر ولنكن ص المرتبة الاولى المرتبة
الثانية المرتبة الثالثة المرتبة الرابعة وهذه اثنا عشر وهي في المرتبة الرابعة فان
اعتبرنا الاسافل بالنظر الى الاعالي مثلا ب بالنظر الى آ ~~و~~ ~~الى ب ج ~~
~~ومن آ ج د ومن ج د ومن د ل ومن ج ى ومن ب د~~
~~ب ج د ومن آ ب د ج من آ و د ومن آ ب ج و آ ه من آ ج د كذلك ج د~~
بالنظر الى آ والى ب والى كليهما وعلى هذا القياس جاز وجودها صادرات لا الى حد
بلا نهاية ويمكن ان يكون للاول باعتبار كل واحد عقل واثر مقيد بحسب الاعتبارات
موجودات لا نهاية لها غير متعلقة بعضها ببعض قالوا ويكون في العقل الاول التبع

يكون له الصفتيه باعتبار لا اثنين معه والثلثة باعتبار الثلثة معه عدم الانقسام صح

٢ الكثرة نه

٧ وهو في المرتبة الثانية صح

٧ وجه بالنظر الى آ صح

٧ والبواقي كذلك ب بالنظر الى آ والى ب صح

٢ كون الامكان صح

٢ نار الذات

٢ طرتقهم صح

هو

اعتبارات احدها وجوده وهو له بالنظر الى نفسه وثانيها امكانه وهو بالنظر الى
وجوده وثالثها تعقله الاول الموجب لوجوده وهو له بالقياس الى المبدء ورابعها
تعقله لنفسه وهو له بالقياس الى نفسه فصدر عن الاول بهذه الاعتبارات صورة
فلك ومادته وعقل ونفس وانما اوردوا الطريق لبيان الوقوف على كيفية صدور الاعداد
الكثيرة بسبب الاعتبارات الكثيرة مع القول بان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
باعتبار واحد ولم يدعوا انهم واقفون على كيفية صدور سائر الموجودات الكثيرة
ولم يتعرضوا لغير الافلاك التسعة وانما اثبتوا عقول عشرة لان لا تكون اقل منها واما
اكثر فقد ذكروا ان الافلاك كثيرة وحركاتها مختلفة ويجب ان يكون لكل واحد
عقل ونفس ولم يتعرضوا للكواكب المتحيرة والثابتة وانما بيصدر ذلك بسبب اعتبارات
مختلفة متكثرة لكل واحد من هذه الاجرام ومن نفوسها وعقولها انواع في تخصيص وجودها
ان نصدر عن المبدء الاول وجود جميع هذه الموجودات بعضها بتوسط بعض وباعتبار
دون اعتبار فهذا ما فهمت من اقوالهم وقد ظهر ان هذه الاعتبارات امور ليست
مفروضة وليست بعلة تامة لشيء وانما هي اعتبارات انضافت الى العلة الواحدة
فكثرت بسببها معلولاتها امورا وجودية عينية بل كونها عقلية فان الفاعل الواحد
قد يفعل بسبب اختلاف امور عقلية او عدمية افعالا كثيرة اما نفي تاثير الحق
في الموجودات ونفي تعقله بالجزئيات فمما احال عليهم من لم يفهم كلامهم وكيف
ينفون تعقله بالجزئيات وهي صادرة عنه وهو عاقل لذاته عندهم وعندهم ان العلم
بالعلة يوجب العلم بالمعلول بل لما نفوا عنه الكون في المكان جعلوا نسبة جميع
الاماكن اليه نسبة واحدة متساوية ولما نفوا عنه الكون في الزمان جعلوا نسبة جميع
الازمنة ماضيها ومستقبلها وحالها اليه نسبة واحدة فقالوا كما يكون العالم
العالم بالامكنة اذا لم يكن مكانيا عالما بان زيدا في اي جهة من جهات عمرو وكيف
يكون الاشارة منه اليه وكم بينهما من المسافة وكذلك في جميع ذرات العالم ولا يحصل
نسبة شيء منها الى نفسه لكونه غير مكاني كذلك العالم بالازمنة اذا لم يكن زمانيا
يكون عالما بان زيدا في اي زمان يعلم وكذا عمرو في اي زمان وكم يكون بينهما من
المدة وكذلك جميع الحوادث المرتبطة بالازمنة ولا يحصل نسبة شيء منها الى
نفسه لان جميع اجزاء الزمان حاضرة له فلا يقولون هذا يكون في الازمنة كانت
عنده متساوي النسبة اليه مع علمه بنسبة البعض الى البعض وتقدم البعض على
البعض

٢ المثال صح

٢ فيحصر صح

٢ كلامهم وصح

٢ ولا يجب ان يكون الاعتبارات صح

٢ مذهبهم صح

٢ يكون صح

نعم لما حصل لهم هذا الوجود لا ان يكون جميع ما صح

علة الى البعض فاذا تقرر هذا عندهم وحكموا به ولم يسع هذا الحكم اوهام المتوغلين في المكان
والزمان حكم بعضهم بكونه مكانيا ويشيرون الى مكان يختص به وبعضهم بكونه زمانيا
ويقولون ان هذا كان وان ذلك لم يحصل بعد ويحسبون ان نفي ذلك عنه تعالى القول
بنفي العلم بالجزئيات الزمانية وليس كذلك واما قياس الغائب على الشاهد فهو لمن
يقول انه تعالى مكاني او زماني اولى **قوله** وقد امعن الداعي النظر في جميع ما ذكر في
تقريره هذا المطلب الى اخره **اقول** هذا الذي ذكره وبينه واشار اليه طريقة اخرى
غير ما كنا فيه واكثرها يتعلق بالذوق والكشف والله تعالى يهدي من يشاء الى
الصراط مستقيم **مسئلة كلية** تتضمن عدة مسائل الى اخره **اقول** اما حقيقة النفس
الانسانية التي يشير كل واحد اليها بقوله انا فان ذلك اظهر الاشياء واثباتها
لا يحتاج الى برهان لان العلم بثبوتها فطري واما البرهان على تجردها هو انه
مرتسم الكليات والمعقولات المجردة عن الاوضاع الجسمانية والامور التي لا
تقبل الانقسام والمشاعر المادية لا تدرك الا ما يكون على وضع منها او يتعلق
بذي وضع جزئي او يكون قابلا للقسمة او متصلا بقابل لها فاذن هي مجردة عن
المادة الجسمانية واما ~~دوامها~~ بقاؤها بعد الموت في محل يكون منه قوة فنائها فان
الفناء بعد البقاء لا يمكن الا لما لا يكون فيه الفناء بالقوة حتى يخرج بسبب اخر الى الفعل
فالجواهر البسيطة المتعلقة بعللها الدائمة الوجود لا يحتمل الفناء اصلا فهذه المباحث
يستدعي كلاما طويلا فاصوله هذا الاصل الذي اشرت اليه واما استغناؤها
بهذا القدر الحاصل لها من الاستكمال بهذه النشأة العنصرية في هذه الدار عن
نشأة اخرى بعد هذه فلان التغير من حال الى حال لا يكون الا لما يكون تحت
الزمان الذي هو منشأ جميع التغيرات والزمان لا يحيط بها بل انما يحيط به الافلاك
المتحركة فلو كانت للنفس نشأة اخرى بين هذه الافلاك لكان ذلك تناسخا
وقد ابطلوا ذلك وان لم يكن بين هذه الافلاك لم يمكن لها استكمال **واما** تدبيرها
لهذا الهيكل فبقوى خالية عن الشعور كالغاذية والنامية والمولدة للمثل وبقوى
ذات شعور كالادراكات الحسية ظاهر البدن وداخله لا بالالات بل بذاتها
وهي مبادي الاعمال والانظار وبتحريك ارادي اما لجذب كالقوة الشهوية او
لدفع كالغضبية ولو كان لها تدبير غير هذا التدبير مثل هذا التدبير في الوقت
الواحد لكانت شاعرة بذلك اذ اكثر تدبيرها انما يكون بالشعور **واما** النفوس القوية
بعض

٧ والعلم الاكمل ابين والحمد لله رب العالمين صح

٢ والذين الغوير وهو بكل شيء عليم صح

٢ دوام بقائها ملا

٧ هذه التي اشرت اليها صح

٢ ان يكون صح

٢ وبادراكات صح

فصل

يمكن ان تؤثر في غير ابدانها تاثيرا تحريكيا او غير تحريكي بواسطة غير ابدانها من الاجسام والقوى وذلك مثل اصابة العين والسحر ومثل تاثير الدعاء لقوم او على قوم ومثل كرامات الاولياء ومعجزات الانبياء واما الترقي من مرتبة جزئيتها حتى صارت كلية كما هو مذكور في شان العقل الفعال فمحال لان العالم مفروغ عنه في اجزائه الاصلية وانما يستانف الزمانية فيه من الاجزاء الجزئية التي تقع في مركبات عالم الكون والفساد وتحت التغيرات الزمانية وارتقاء النفوس الكاملة من مراتب الاجزاء الكلية وعروجها اليان تصير مشاهدة للمبدء الاول فامر يحصل لها في ذاتها الجزئية ولا يتعدى الى تغير وتغيير في اصول العالم الجسماني او الروحاني **واما** حدوثها وقدمها فقد قال ارسطو واتباعه الى ان المبدء الاول كامل وفوق التمام ويعنون بفوق الكمال انه يفيض الكمال على كل مستحق للكمال بحسب الاستعداد الذي يحصل له من الحركات والامتزاجات والمزاج المعتدل للمركب من الاخلاط والاركان مستعد لصورة او نفس يحفظ وتدبر تركيب ذلك الممتزج فانها النفوس حادثة واتصلت بذلك البدن واما ان يمنع المبدء الاول عن الافاضة واما ان يحصل لبدن واحد نفسان قديم وحادث وهذان عندهم محالان فاذن النفوس حادثة كنفوس ساير المركبات الحيوانية والنباتية وصورها **واما** القدماء فقد رووا عنهم قصصا وحكايات في امور النفوس القديمة وجوّز اكثرهم التناسخ والتعطيل وانا ما رايت كلامهم حجة ولا معتمدا وقد يوجد في كتب الانبياء عليهم السلام ما يناسب بعض اقوالهم لكنه يحتمل التاويل وهذا البحث ليس بمهم حتى يرجع الى نصوصهم والله اعلم بحقائق الامور **واما** الامر المشترك المناسب بين النفس والبدن الذي يقتضي الارتباط فهو ان الذي يقتضي تخصيص كل نفس ببدن تركيبا يتعلق نفس الانسان ببدن فرس ولا بالعكس وهكذا في ساير المركبات ونحن نعلم ان هناك امرا ولكن لا نعلم حقيقته بالتفصيل **واما** قوله فهل يمكن للنفس الانسلاخ عن ذلك الارتباط بالكلية ام لا استغناء فالجواب ان الانسلاخ واجب لكن لا بارادة النفس كما لم يكن الارتباط بارادتها بل اذا فسد المزاج انسلخت عنه فان كانت مستغنية عن البدن كانت سعيدة مستريحة من التعب وان كانت محتاجة بعد صارت شقية ومحرومة فانها محتاج الى شيء لا تجده واما انقطاع التعلق بهذا العالم قبل الموت فمستحيل فان تدبيره

عليه

التاثيرات صح ١٧

يسمى صح

البدن بتعلق ذلك ويمكن ان يستغني عن التعلق ذلك ويمكن ان يستغني عن التعلق مع وجود التعلق وذلك حاصل لاهل الكمال بسبب اقبالهم على الاخرة واعراضهم عن الدنيا وقد وجد مولانا ادام الله تعالى اقباله ذلك في نفسه وشاهد من كان بهذه الحال والدليل على ذلك ان النفوس الانسانية يستكمل بادراكاتها العقلية فاذا كملت بنيل ما يسعدها واعرضت عما يشغلها فلا حاجة لها الى البدن وكان الموت بالقياس اليها القوة الاكبر والوصول الى السعادة العظمى واما امتياز النفس من غيرها بعد المفارقة فيكون بسبب تعلقها السابق ببدن ممتاز عن ساير الابدان وتميز حصل لها من جهة ذلك البدن والنفوس الفلكية وغيرها لا تحتاج الى ذلك التعين لانها انواع متباينة كل نوع منها في شخص واحد والنفوس الانسانية يحتاج الى ذلك التعين لكونها من نوع واحد متباينة الاشخاص وذلك ظاهر واما الامتياز فلو كان بصور الاعمال والعلوم والهيئات المكتسبة حال كونها متعلقة بالبدن لما كان لنفوس الصغار ذلك الامتياز ووجب من ذلك اتحادها بعد الموت ان كانت باقية وباقي الكلام فلو وردته ادام الله علوه بحيث لا يبقى لاحد امكان المزيد عليه والله تعالى يفتح المكملات الممكنة لنوع الانسان وهو المشكور في كل حال

**مسئلة** محتوية على مسائل ~~الاجسام~~ فمتناهية كما ذكره واما انقطاع النوع الانساني وعوده بعد ذلك فممكن وكذلك في غير نوعه من ساير الانواع واما بقاء الافلاك ودوام اثارها فانما قالوا بذلك لانهم لما تفحصوا عن الامكنة والجهات في الفوق والتحت وغيرهما وجدوها معللة بمحدد هو فلك محيط بالكل ولما تفحصوا عن الازمنة وجدوها معللة بامر غير قار الذات هو الحركة الوضعية الدائمة وليس ذلك لجسم غير الفلك فعلموا من ذلك ان الفلك المحيط بالكل لو فسد وبطل لم يبق لجسم جهة ولا مكان ولا زمان وكان ذلك ممتنعا فان الجسم بالضرورة ذو وضع وجهة وان الزمان لو انقطع لثبت فان انقطاعه بعد شيء لا يقع الا في زمان دفعا لهذه الممتنعات بدوام الفلك وحركاته واثبتوا له بسبب ذلك نفسا ذا قوة غير متناهية وعقلا محركا نفس الفلك شوقا اليه ليتشبه بالحركة كما لا كان بالقوة الى الفعل دائما واما عالم الكون والفساد فلامتناع وجود الخلاء حكموا بدوام جملة وبكون اجزائه في جهات ~~بعضها فوق بعض~~ حكموا باختلاف طبايعها وامكان التركيبات بينها على ما وجدوه بالحس وحكموا باختلال التركيبات لكون اجتماعها

١٧ لكونها انواعا متباينة كل نوع منها منحصر في شخص واحد والنفوس الانسانية يحتاج الى التعين صح

٢ قد وفقه صح

١٧ قوله اما قوة الاجسام صح

٢ فحكموا صح

١٢ النفس اى صح

٧ بعضها تحت وبعضها فوق صح

لكون اجتماعهما قسريا مخالفا لطبايعها وميل طبايعها الى امكنتها دائما وكان من الواجب انحلالها مع بقاء اجزائها الاصلية جملة وان كان بعضها يفسد و يتبدل البعض الآخر وامّا تخلّوا الاجسام الفلكية عن طبايع العنصريات فواجب لانها لو كانت على طبايعها لكانت حركاتها وامكنتها قسرية والقسري لا يدوم وبالانقطاع يلزم المحال المذكور واما قوله لا قدمين وكتب الناقلين عنهم فمختلفة كما ذكره الشارح وبه مرتبه وشقيقه ما وجب منهما منسوبا الحجة وبرهان والله اعلم بحقايق الامور

**قوله مسئلة** الانسان في هذه النشأة الاخرة **اقول** الحكماء يصححوا عن ماهية اللذة واستقرار تهم على انها ادراك الملايم من حيث هو ملايم ووجدوا ذات الله تعالى بحيث لا يكون لها ملايم اشد ملايمة من نفس حقيقتها اذ لا مناسبة بينها وبين غيرها وادراكها لنفسها اتم الادراكات فحكموا بان اللذة التي لا يكون فوقها لذة انما هي له سبحانه ثم نظروا الى احوال الواصلين الى جناب القدس فوجدوا ذات الله سبحانه والقرب منه ملايما لنفوسهم الكاملة وقد ادركوا نفسها استعدادا تهم ذلك فحكموا بان لذتهم لذة دائمة فوق لذات هذا العالم واما اللذات الحسية والخيالية فوجدوها زائلة مضمحلة اذا دامت تبدلت بالالام فحكموا بان هذه اللذات في نهاية الخسة والركاكة فاعرضوا عنها واشتغلوا بتحصيل اللذات العقلية الحقيقية وبان اللذة الا لم ادراك فوات الملايم مع احتياج اليه او حصول غير الملايم مع اقتضاء عنه وظاهر ان الباري تعالى لا يفوته ملايم ولا يحضره غير الملايم وان فوات اللذات الحقيقية بل الاحوال الدنيوية الملائمة مع قطع الطمع عن عودها اشد الم وقد عبر عنه بنار الله الموقدة التي تطلع على الافئدة **قوله مسئلة** ما حقيقة الفيض **اقول** ان الفيض موجود صادر عن الحق واذا كان محتاجا الى قابل وكان القابل موجودا يقبله قابل من غير حركة من الحق الى القابل ولا خروج منه اليه ولا تلوث من القابل اياه ولا حركة نحوه ولا كيفية لذلك الصدور ولذلك القبول بل نعرض لهما في العقول اضافتان احديهما بالقياس الى الصادر والاخر بالقياس الى القابل ونحن نجد من انفسنا انا نحرك عضوا من بدننا حركة لا نتوجه نحو الحركة ولا نميل عن الحركة الى ذلك العضو بل انما نوجد حركة من النفس في ذلك العضو القابل له وتلك المعنى نعقل عنه نفوسنا فكذا الايجاد واما الافاضة وهو اتمام ما اراد الموجد ايجاده فيقاس عليه ولا يحتاج اثبات ذلك الى برهان **قوله مسئلة** تسلسل العلل والمعلولات الى غير النهاية

وبان الاقطاعها ٢

٢ ادام الله علوه وصح

٢ الالام فان صح

واما الامداد صح





وهو ان كل سلسلة من علل ومعلولات مترتبة فهي انما يكون بحيث اذا فرض عدم واحد من احاد السلسلة وجب انعدام ما بعده من السلسلة فاذن كل سلسلة موجودة يجب ان يكون فيها علة هي اولى العلل لولاها لما كانت تلك المراتب التي هي معلولاته ومعلولات معلولاته الى اخر المراتب موجودة فاذا فرضنا سلسلة غير متناهية الى علة لا يكون علة لم يكن في تلك السلسلة علة هي اولى العلل فلا تكون السلسلة موجودة وقد فرضت موجودة هف **قوله مسئلة** الغيب التي اهم **اقول** الاشياء المترتبة الموجودة احادها معا وجب عند الحكماء ان تكون متناهية اما غير المترتبة كالنفوس الانسانية الباقية بعد فوات ابدانها او غير الموجودة احادها معا كالحوادث الماضية فقد جوزوا ان يكون غير متناهية بل اوجبوا ذلك بناء على قواعدهم والغيب بين الموجودات من هذا القبيل وكذلك المتشكلات والاوضاع الفلكية والامزجة والكائنات المتولدة من العناصر والاشياء التي لا تتناهى بالقوة كتضعيف المقادير وتجزيتها الى غير ذلك **قوله مسئلة** الجواهر اهم **اقول** العنصر يفسد فانه يبطل ببطلان كيفيته كالماء الذي يغلى فيبطل برودته ويفسد ويكون منه هواء وذلك اذا جاوزت الكيفية المزاجية حدا يحتمله الماء فاما اذا لم يتجاوز ذلك الحد فلا يبطل كالحار والنار فلا يبطل ببطلان حرارتها المفرطة فانها في المركبات باقية بصورها فاقدة لحرارتها التي تلزمها اذا كانت مفردة يتبين ذلك في بحث المزاج **قوله** الهيولى المجردة اهم **اقول** الهيولى المجردة لا توجد الا في الذهن وكذلك الصورة وهما ابدا في الوجود تكونان متقارنتين والجسمية حاصلة منهما وكذلك قبول العمق وكثير من الصور والاعراض تتبع الاجتماع الا ترى ان الخطين اذا اجتمعا حصل بينهما زاوية والاحاد اذا اجتمعت حصلت العدد والعفص والزاج اذا اجتمعا حصل السواد واما ان الاجتماع نسبة لا تحقق لها بنفسها لا يلزم منه ان لا تحقق عند غيرها وما يكون تبعا لموجود محقق ربما كان سببا لشيء اخر له وجود محقق كما ان محاذاة الارض للشمس التي هي نسبة بينهما تقتضي اضاءة الارض **فهذا** ما خطر ببال الداعي ومستفيده والمشتاق الى خدمته ومريده في هذه المباحث ثم بالاعاجلا واذا تشرف بنظر مولاه ومفيده والمفاض علينا انواع السعادة فان صح له عليه كلام واشار بتلك لم يكن ذلك من انعام العام وكرمه العميم ببعيد والله تعالى يديم ظله على طالبي الكمال

٢ موسه صح

٢ العنصر صح

٧ من الشمس التي لها وجود محقق صح

عليه هيئته لا نزال انه مفيض الخير والكمال وصلى الله على محمد وآله وعترته
الطيبين الطاهرين تم استنساخ النسخة عن اصل مخطوط سقيم جداً
وكان باخره ما نصه قد اتفق الفراغ من تسويد هذه الوريقات ضحى يوم
الجمعة الخامس والعشرون من الربيع الثاني الواقع في اوائل فصل الصيف
سنة ١٠٩١ في بلدة رستان صانها الله من الآفات والحدثان انه الكريم
المنان وانا العبد الفقير الى الله الغني محمود بن محمد قاسم الجيلي عفا الله عن جرائمهما
واتفق الفراغ من نقل هذه الاوراق عن النسخة المخطوطة المذكورة
ضحوة يوم الجمعة الثاني عشر من شهر صفر سنة احدى
وخمسين ومائتين والف من هجرة سيدنا
الرسول الاكرم عليه الاف التحية والسلام
في ما يقارب اوائل فصل الصيف
ايضاً في بلدة رشت
محمد بن ...
... والالحاد
بالسيف والجهاد
... ...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحق ان الارواح البشرية حدثت عند استعداد النطفة القبول كما حدثت الصورة في المرآة بحدوث الصقالة وان كان ذو الصورة سابقاً بالوجود على الصيقل واعجاز هذا البرهان ان الارواح لو كانت موجودة قبل الاجساد لكان لا يخلو اما ان تكون واحدة او كثيرة وباطل وحدتها وكثرتها فبطل ايضاً وجودها قبلها واما استحالة وحدتها فلتعلق الابدان لعلمنا ضرورة ان ما يعلم زيد يجوز ان يجهله عمرو ولو كان الجوهر العاقل فيهما واحداً لاستحال اجتماع الضدين فيه كما يستحيل في زيد وحده ونعني بالروح الجوهر العاقل وح كثرتها لان الواحد يستحيل ان ينقسم اذا لم يكن ذا مقدار كالاجسام والجسم ينقسم لانه ذو مقدار وله بعض وبعض وما لا مقدار له ولا بعض له فكيف ينقسم اما تقدير كثرتها قبل التعلق بالبدن مح لانه لا يخلو لانها لا تخلو اما ان تكون متماثلة او مختلفة وكل ذلك مح اما التماثل لان وجود المثلين مح في الاصل ولهذا استحيل وجود السوادين في محل واحد وجسمين في مكان واحد لان الاثنينية تستدعي المغايرة والمغايرة هيهنا وسوادان في محلين جائز لان هذا الايقاد هذا في المحل اذ يختص كل منهما بمحل لا يختص الآخر به وكذا يجوز في محل لكن في زمانين اذ لهما وصف ليس للآخر وهو الاقتران بهذا الزمان الخاص فليس في الوجود مثلان اصلاً مطلقاً بل بالاضافة كقولنا زيد وعمرو مثلان في الانسانية والجسمية وسواد الحبر والغراب مثلان في السوادية وح تغايرها لان التغاير نوعان احدهما باختلاف النوع والمهية كتغاير النار والماء وتغاير السواد والبياض والثاني بالعوارض التي لا تدخل في المهية كتغاير الماء الحار الماء البارد فان كان تغاير الارواح البشرية بالنوع والمهية مح لان الارواح البشرية متفقة بالحد والحقيقة وهو نوع واحد وان كانت متغايرة بالعوارض مح لان الحقيقة الواحدة انما يتغاير عوارضها اذا كانت متعلقة بالاجسام منسوبة اليها بنوع ما اذ الاختلاف في اجزاء الجسم ضرورة ولو في القرب من السماء والبعد منه مثلاً واذا لم يكن الروح كل كان الاختلاف محالاً وباطلاً (قد تمت الحجة المنسوبة الى حجة الاسلام ابي حامد محمد الغزالي) (كذا بآخر الاصل المنقول منه) (في صفر سنة ١٣٥١ هـ)





بسم الله الرحمن الرحيم

مسئلة صفات الله تعالى ان كانت عين ذاته لزم اتحاد المتضادين كالقابض والباسط والمتخالفين كالعالم والقادر وايضاً تعدد ذات الله وافتقارها لتعدد الصفات المتحدة بها وافتقارها الى الشيء موصوف **وبوجه آخر** عدم افتقار الصفات مطلقاً او الى الذات وان كانت غير ذاته لزم التعدد فيها بوجه آخر وايضاً التسلسل او تأثير الذات في صفة اي قيوميتها اياها بغيرها واسطة صفة اخرى لانها اذا كانت كذلك اي غير الذات كانت مفتقرة فهي موثرة فيها وتأثيرها لا يخلو اما ان تكون بواسطة صفة اخرى او لا فان كان الاول لزم التسلسل والا فالتأثير المذكور **قال طاب ثراه** بانا نختار القسم الاول ونقول انما يلزم من المحالات ان لو كانت امورا وجودية اما اذا كانت امورا اعتبارية فلا لانها نسب للذات الى الاشياء فانه تعالى يعلم الاشياء باعيانها الا بصورة زائدة عليها فعلم نسبة للذات الى معلوماته فهي غير ذاته في العقل وعين ذاته في الخارج فهي ذات واحدة بالحقيقة متكثرة بالاعتبارات كما نقول الواحد نصف الاثنين وثلث الثلثة وربع الاربعة وهلم جرا فلا تكثر بها الواحد والى هذا المعنى اشار امير المؤمنين علي عليه السلام العلم نقطة كثرها الجاهلون وكذا جميع الصفات فان اول الصفات بعد الحيوة التي لا تقتضي النسبة الى الغير هو العلم وهو ان كان زائداً على الذات لكانت الذات مقتضية له اما بالعلم والاختيار او لا فان كان بالعلم لزم ان يكون قبل صفة العلم موصوفاً بالعلم والكلام في ذلك العلم كالكلام في العلم الاول فاما ان يتسلسل واما ان ينتهي الى علم يقتضيه الذات بلا علم وكان موجباً بالذات غير مختار وهو القسم الثاني بعينه فلم يكن قادراً مختاراً وان انتهى الى علم هو عين الذات فليكن العلم الاول كذلك وقد حصل المطلوب والعلم صفة واحدة لا صفات كثيرة

(باول الاصل المنقول عنه بهذه المسئلة ما لفظه) كان هذه الاحرف كانت من مولانا كمال الملة والدين عبد الرزاق الكاشي رحمه الله تعالى عليه (بخرجه ١ صفر ١٣٥١ هـ)